الأمم المتحدة

A/60/PV.98

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٩٨**

الخميس، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

البند ١٢ من جدول الأعمال

منع نشوب الصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام (A/60/891)

مشروع قرار (A/60/L.61)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن منع نشوب الصراعات واجب أخلاقي وضرورة إنسانية لإنقاذ حياة السكان المدنيين وحمايتهم. وهو كذلك ضرورة سياسية لضمان مصداقية التعاون الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص. ويشكل أيضا ضرورة اقتصادية للبلدان المعنية والمجتمع الدولي على حد سواء، بسبب ما للحرب وعملية التعافي من الصراع وإعادة التعمير من تكاليف باهظة. يجب أن يكون العمل السريع هو الاستجابة الطبيعية للإنذار المبكر. وعلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إذن اعتبار منع نشوب الصراعات أولوية أخلاقية و سياسية واقتصادية.

ومن هذا المنطلق، أعرب عن امتناني بوجه خاص للأمين العام على تقريره المرحلي عن منع نشوب الصراعات المسلحة. فإنه بالتزامه الشخصي بالعمل السريع والدبلوماسية الوقائية، نهض بدور محوري لإيجاد ثقافة تسعى إلى منع نشوب الصراعات في أنشطة المنظمة كافة. وشكل تقريره الشامل الأول عن هذا الموضوع لعام ٢٠٠١ حجر الزاوية في جدول أعمال المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات.

وبناء على تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠١ ، اعتمد أعضاء الجمعية العامة، في القرار ٣٣٧/٥٧، خطة عمل شاملة بشأن عمل المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات. واتخذ مجلس الأمن كذلك القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) بشأن الدور الذي يضطلع به في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة. وتشكل هاتان الوثيقتان أساسا متينا لعملنا المتواصل.

إن للأمم المتحدة دورا أساسيا تؤديه في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة، بحكم ولايتها، وشرعيتها، وعضويتها العالمية، وأنشطتها الواسعة النطاق، وكفاءتها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومن بين مهامها الرئيسية بموجب الميثاق صون السلم والأمن الدوليين – بعبارة أخرى، منع الحرب.

ويجب أن تشرك الدبلوماسية الوقائية، جميع أجزاء المنظومة بما في ذلك الوكالات المتخصصة، والصناديق، والبرامج، والمكاتب الإقليمية والميدانية، والمؤسسات المالية الدولية. ويتعين علينا أيضا ربط الاتصال مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن تلك المسائل.

وانطلاقا من استعراض مرفق تقرير الأمين العام، من الواضح أن الكثير من أنشطة الأمم المتحدة لها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بُعد يتعلق بمنع نشوب الصراعات. وهذا أمر يستحق كل الثناء. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، تلزم المادة ٣٣ من الميثاق الدول الأعضاء بالتماس الحلول السلمية لأي صراع قد يعرض صون السلم والأمن للخطر. ولكل عضو، وفقا للمادة ٣٥، أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى الصراعات والحالات. وأنا أتفق كل الاتفاق مع الأمين العام حينما يشجع الدول الأعضاء على زيادة فعالية استخدامها لأدوات فض الصراعات بشكل سلمي من قبيل التفاوض والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية.

وعلى الصعيد الشخصي، أود أن أقول إنني أعتبر المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة ضربا من ضروب الشعر الدبلوماسي. فهي تتضمن ثماني طرق للدبلوماسية الوقائية، التي يؤسفني القول إنها لا تستخدم إلا نادرا.

يجب أن يكون العمل الوقائي من هذا القبيل متناسبا مع كثافة الصراعات. وإذا كانت التدابير من شاكلة بعثات تقصي الحقائق ومجموعة الأدوات المتاحة بموجب الفصل السادس من الميثاق غير كافية، يجب النظر في اتخاذ خطوات وإجراءات أخرى – من قبيل نشر بعثات لحفظ السلام بمقتضى الفصلين السادس والسابع.

إن الأساس الذي يقوم عليه تقرير الأمين العام هو أهمية استخدام كامل قدرات الأمم المتحدة. واعتبارا للدور الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية بوصفها محور التنسيق، إلى جانب ما يبذله الأمين العام من مساع حميدة، يكتسي تحقيق الاتساق الفعال على نطاق المنظومة أهمية حيوية لضمان مشاركة الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، والتنمية السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. إن تشجيع الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحماية اللاجئين، والتنمية المستدامة في سائر أنحاء العالم يجب أن يشكل جزءا من استراتيجية شاملة للوقاية. وينبغي لنا العمل لاتخاذ التدابير القصيرة المدى، المسماة بالوقاية التنفيذية، والتدابير البعيدة المدى، المسماة بالوقاية الهيكلية، التي تعالج مصادر التوتر والأسباب الأصلية للصراعات. وقد أشار الأمين العام إلى بعض المسائل الحاسمة التي يجب علينا معالجتها نحن المجتمع الدولي، مثل الموارد الطبيعية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وتدهور البيئة، والهجرة.

وأود هنا أن أربط بين برنامج إصلاح منظمة الأمم المتحدة وأهمية تعزيز الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة في وضع فريد للتصدي لتلك التحديات بصورة شاملة. والكثير من الإصلاحات التي قرر الأعضاء بشأنها في نتائج مؤتمر القمة العالمي العام الماضي، ونفذتها الجمعية العامة خلال هذه الدورة، ستكون في واقع الأمر أدوات فعالة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ويمكن للجنة بناء السلام إحداث أثر فيما يتعلق بالبلدان الخارجة من الصراع التي تروم اختيار سبيل التنمية المستدامة بدلا من أن تسقط القهقرى في الصراع، وهي تحظى بمساعدة المجتمع الدولي كذلك.

إن مجلس حقوق الإنسان يعزز مكانة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. وميثاق الأمم المتحدة ذاته يعترف بأهمية احترام حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

وتهيئة ظروف الاستقرار والرفاه الضروريين لبناء العلاقات السلمية بين الأمم. والمجلس الجديد لحقوق الإنسان من شأنه الإسهام، من خلال الحوار والتعاون، في منع انتهاكات حقوق الإنسان والاستجابة بصورة عاجلة للحالات الطارئة لحقوق الإنسان، وذلك وفقا لما ورد في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٥ آذار/مارس.

إن التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية واتباع نهج ملتزم بالحد من الفقر والتنمية المستدامة شرطان أساسيان للحفاظ على الأمن والسلام. وقد أعادت نتائج مؤتمر القمة العالمي التأكيد على الروابط المشتركة بين التنمية والأمن والسلام وحقوق الإنسان. وقد تعهد قادتنا بالتزامات أساسية في مؤتمر القمة العالمي في مجال التنمية – وهي التزامات جرت متابعتها من خلال القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ حزيران/يونيه.

ورحبت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. ويسرّني أن هذا الصندوق قد قرر الآن تمويل مشروعاته الأولى.

قبل الانتهاء من حديثي لا بد أن أشير إلى أهمية الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي بشأن المسؤولية عن الحماية. وكان ذلك إنجازا رئيسيا يجب علينا أن نبني عليه. وأهم عنصر في ذلك المفهوم هو المسؤولية عن منع التطهير العرقي والقتل الجماعي والإبادة الجماعية، وعن توفير الإمكانيات للدول لتتمكن من حماية سكانها. وهذا واجب بالغ الأهمية يقع على عاتق الأمم المتحدة وعلينا جميعا كدول أعضاء.

وآمل بإخلاص أن تواصل الجمعية العامة الاضطلاع بدور نشط في منع الصراعات المسلحة، وفقا لدورها بموجب الميثاق. فالجمعية العامة ليست آلية لوضع المعايير فحسب، ولكنها أيضا أعلى محفل للتعبير عن الاهتمام المشترك والإرادة السياسية للمجتمع الدولي. وأنا أتطلع إلى مناقشة نشطة ومثمرة. وبما أنه لم تبقى سوى بضعة أيام من الدورة الستين، آمل أن نقرر في نهاية هذه الجلسة العودة إلى تقرير الأمين العام والتوصيات التي تضمنها خلال الدورة الحادية والستين. وقد قمت بمناقشة أهمية هذا الأمر مع خلفي.

الآن أعطي الكلمة لنائب الأمين العام السيد مارك مالوك براون الذي سيعرض تقرير الأمين العام المعنون ''تقرير مرحلي عن منع نشوب الصراعات المسلحة''.

نائب الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أقرأ عليكم بيانا من الأمين العام.

''أعرب عن أسفي الشديد لعدم تمكني من أن أكون معكم اليوم. وكنت أتطلع إلى هذه المناسبة، وأشعر بعرفان خاص للرئيس إلياسون بشأن تنظيم مناقشة اليوم. كما تعلمون، إن واحدا من أهدافي الثابتة بصفتي الأمين العام هو أن أنقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وهذا في نهاية الأمر ما تعنيه الكلمات الأولى التي استخدمها مؤسسونا للتعبير عن الهدف من إنشاء المنظمة – لحماية الأجيال القادمة من ويلات الحرب.

''في السنة الأولى من تولي منصبي ألهمنا جميعا التقرير الرائد الذي قدمته لجنة كارنيغي عن منع الصراع المميت، والتي رأسها صديقي العزيز دافيد هامبورغ والراحل المأسوف عليه سايروس فانس. ومنذ ذلك الحين، وبتشجيع من الجمعية العامة ومجلس الأمن، ظللنا نسعى نحن في الأمانة العامة إلى البناء على عمل اللجنة. قدمت تقريري الأول في ٢٠٠١ وتقريرا مؤقتا في ٢٠٠٣، والآن يسعدني أن أقدم آخر تقرير مرحلي، ومن أهم ما توصل إليه التقرير أن ثقافة الوقاية بدأت بالفعل

تترسخ في الأمم المتحدة. ففي أنحاء كثيرة من العالم نحن نعمل فعلا على حل النزاعات سلميا، ونسعى على نحو متزايد إلى بناء نهج وقائي في الجوانب الأخرى من عملنا، وبصورة خاصة تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

”سيحدثكم نائب الأمين العام بمزيد من التفصيل عن التقرير، بعباراته الخاصة. ولكني آمل كثيرا أن تطلعوا على التقرير بأنفسكم وأن يتمكن خلفي بمساعدتكم من تعزيز هذا الجانب الحيوي لعمل المنظمة.

”في هذه الأثناء، أعرب عن ثقتي بأنكم ستسامحونني في غيابي عنكم، لأن الهدف من مهمتي الحالية هو بالتحديد منع حدوث مزيد من الصراع المسلح في إقليم من هذا العالم ظل طوال عمر الأمم المتحدة يعاني منه أكثر من معظم الأقاليم. وأتطلع إلى سماع نتائج مناقشتكم عند عودتي“.

والآن وبعد ملاحظات الأمين العام التي قرأتها عليكم من فوري، أرجو أن تسمحوا لي بأن أقدم بعض تعليقاتي الخاصة كما اقترح الأمين العام أن أفعل.

أنا أعتقد أنه ربما كانت أهم توصية في التقرير تأتي في الفقرة ١١٨ وهي الاقتراح القائل بأننا لو خصصنا فقط ٢ في المائة من جملة ما ننفقه اليوم على حفظ السلام، فإنه يمكننا بالـ ١٠٠ مليون دولار تلك شراء الكثير من الوقاية. فإن ما يشتري قليلا من السلام يعطي في المستقبل إمكانية حقيقية للوقاية من واحد أو أكثر من الحروب الكبيرة في العالم.

إن الجميع يتفقون على أن الوقاية أفضل من العلاج وأقل تكلفة منه بكثير. بل إن النقطة الأخيرة ربما تكون أكثر وضوحا في حالة الصراع المسلح أكثر منها في حالة المرض، بالنظر إلى الآثار الاقتصادية الكارثية للصراع والتكلفة العالية لبناء السلام والتعمير.

فإذا كانت الوقاية رخيصة هكذا، لماذا يتردد الناس من الاستثمار فيها؟ الإجابة بالطبع هي أنه من الصعب للغاية إثبات المنفعة العائدة من أي استراتيجية معينة للوقاية. والحاجة إلى الوقاية يمكن دائما أن تكون مثار تساؤل حتى يمر الوقت وتصبح غير ذات جدوى ويكون نجاحها مستحيلا إثباته. فالحروب التي لم تحدث لا تكون مادة للأخبار، ومن المحتمل دائما ألا تحدث على أي حال، حتى ولو لم تكن هناك استراتيجية للوقاية.

ومع ذلك أعتقد أن الأعضاء سيجدون، إذا فتحوا قلوبهم للأمين العام وقرأوا التقرير، أن هناك بعض الأمثلة المقنعة جدا. ذُكر أحدها في الفقرة ٥٨ وهو النزاع بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكاسي. فهذا هو نوع النزاع الذي ظل يشعل الفتيل، إن لم يكن السبب في صراعات خطيرة جدا في أجزاء أخرى من أفريقيا والعالم، ولكن في هذه الحالة كان الأمين العام قادرا على استعمال مساعيه الحميدة، فجمع رئيسي الدولتين في سلسلة من الاجتماعات، لتسهيل الوصول إلى اتفاق بشأن كيفية تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية وذلك جزئيا بتكوين لجنة مختلطة لتحديد وتطوير مشاريع للتعاون عبر الحدود ومشاريع اقتصادية مشتركة.

ويرد مثال آخر في الفقرة ٥٦. ففي العام الماضي قامت الأمم المتحدة، من خلال العمل الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الإقليمية، بمساعدة حكومة إكوادور على نزع فتيل أزمة سياسية، وذلك بتجديد المؤسسات الديمقراطية في البلد وتأكيد استقلال سلطات الدولة، وخاصة المحكمة العليا.

وتحقق مثال ثالث منذ أن أرسل التقرير للطبع. ففي غيانا كانت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعملان معا لمساعدة سكان البلد للتغلب على التوترات الاجتماعية والسياسية التي استمرت طويلا. وآمل أن يكون ذلك قد ساعد ولو بقدر بسيط في الانتخابات السلمية التي أجريت في الأسبوع الماضي في ذلك البلد.

من المحزن أنه من السهل جدا أن نعدد الحالات التي لم تتم فيها الوقاية من الصراع ولكن بالتأكيد كان ذلك ممكنا لو أن السلطات الوطنية كانت على استعداد لسماع النصح. وكثيرا ما ننفق كميات ضخمة من المال لإطفاء تلك الحرائق التي ندرك متأخرا أنه كان من الممكن إطفاؤها بسهولة لو أننا اتخذنا إجراءات الوقاية في الوقت المناسب. ففي ساحل العاج، مثلا، نحن الآن نخوض نضالا مؤلما مع مهمة شبه مستحيلة لحفظ السلام وبناء السلام في بلد يعاني من انقسامات عميقة واقتصاده منهار. وتلك الكارثة كان من الممكن بلا شك تجنبها لو أن الحكومات الإيفوارية السابقة تمكنت من إدماج العاملين ذوي الأصول الأجنبية الذين كانوا يشاركون في النمو الاقتصادي السريع في ذلك الوقت بدلا من إقصائهم.

ومن جانب آخر، يوضح ذلك المثال – إدماج العمال المهاجرين – أيضا التحدي الذي نواجهه لأن كثيرا من نُهُج التكامل التي يُزعم أنها جُربت وأنها حقيقية قد اتضح في أوروبا وأماكن أخرى أنها قاصرة.

وبهذا أصل إلى ما يمكن أن يكون أصعب شيء في مجال الوقاية، الأمر الذي نتطلع فيما يتعلق به إلى مداولات الحكومات في الجمعية العامة وغدا في مداولات ممثلي المجتمع المدني: ألا وهو المشورة بشأن الخطوات التالية.

ما زالت الوقاية مجالا يحمل الكثير من البشائر ولكنه يقدم القليل من الإجابات. وهنا يكمن الدور الأساسي للأمم المتحدة: تدوين القوانين واختبار وتطوير أفضل الممارسات، واستخدام حيادنا لبناء الجسور وإيجاد سبل جديدة للمضي إلى الأمام، والقيام بذلك بناء على الحكمة الجماعية للحاضرين هنا اليوم وأولئك الذين سوف نسمع منهم غدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أخبركم، سيدي نائب الأمين العام، أن السيد ديفيد هامبورغ الذي أشرتم إليه، موجود اليوم في هذه القاعة. إن عمله بصفته رئيسا مشاركا إلى جانب الراحل سيروس فانس ممثل لجنة كارنيغي لمنع الصراعات المسلحة، كان ملهما وبالغ الأهمية في توجيه هذه المناقشة. ونحن سعداء جدا بوجوده هنا إلى جانب صديقنا إبراهيم غمباري الذي يحمل شعلة هذه القضية داخل الأمم المتحدة.

ويسعدني أن نائب الأمين العام تطرق إلى بعض المسائل الأساسية. ويا له من فرق في النوعية كان من الممكن أن نحققه في الأمم المتحدة لو نقلنا التركيز من المراحل الأخيرة للصراع إلى مراحله الأولى، ولو أنفقنا مزيدا من الوقت على الكشف عن مصدر الدخان، بدلا من الاهتمام ببيت بعد أن أتت النيران عليه بأكمله.

إن نائب الأمين العام، بما له من خلفية في عالم وسائل الإعلام، يعرف مدى التأثير الذي تحدثه كاميرات التلفزيون. في بعض الأحيان، عندما كنت أعمل منسقا للإغاثة في حالات الطوارئ، كنت أسأل نفسي بشيء من المرارة عما إذا كان الصراع موجودا أصلا إذا لم تكن هناك صور له, وما الذي حدث عندما اختفت الكاميرات. وهل شاهد أحد على الإطلاق في صحيفة ما عنوانا بالخط العريض يقول ”إن كارثة ما لم تحدث“؟ حقا أن المنع لا يكافأ بالقدر المطلوب. ومن دواعي سروري أن نائب الأمين العام طرح علينا تلك المسألة بكل وضوح.

لديّ قائمة من ١٧ متكلما، وهناك بند آخر على جدول الأعمال، من أذربيجان وأرمينيا. وأعطي الكلمة لممثلة فنلندا.

السيدة ليتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلَدَان المنضمان – بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة – تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة للانضمام: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، تعلن موافقتها على هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891). وكما يبرز التقرير، فإن منع نشوب الصراعات هو أحد الالتزامات الرئيسية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. والرسالة الواضحة في هذا التقرير هي التقدم المحرز في عمل الأمم المتحدة نحو ترسيخ ثقافة تسعى إلى منع نشوب الصراعات. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن ثقافة للمنع تتعزز عبر المنظمة، ويؤيد بقوة مواصلة السير في هذا الاتجاه. ونفهم أنه بغية زيادة تعزيز منع نشوب الصراعات وعودتها، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تركز الموارد على تقوية آليات المنع في المنطقة.

والاتحاد الأوروبي يقر بالاتجاه الإيجابي المذكور الذي تنتهجه الأمم المتحدة بينما يتعلق بزيادة التركيز على المنع. ونرى أن البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) حدث له مدلول عظيم، كررت فيه الدول الأعضاء التأكيد على التزامها بتعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات المسلحة، من خلال المعالجة الفعالة للتحديات الأمنية والإنمائية المترابطة التي تواجهها الشعوب في جميع أرجاء العالم، وكذلك تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي للأسباب الجذرية للصراع بكل السبل الممكنة. والإصلاحات التي تحفز على المنع تتضمن، في جملة أمور، إنشاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة وكذلك لجنة بناء السلام. ودور لجنة بناء السلام في منع نشوب الصراع، يمكن، على الأرجح أن يكون قيما للغاية في دعم البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، على الطريق المؤدي إلى السلام والتنمية المستدامين، وبالتالي في المساعدة على منع مخاطر انتكاس تلك البلدان إلى الصراع من جديد.

ونعتقد أن فهم الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة هو الأساس لمنع نشوب الصراعات. وكما أُشير وعن صواب في تقرير الأمين العام، يجب علينا أن نفهم مصادر الصراعات وأن نسعى إلى جعل العنف خيارا أقل عقلانية. وفضلا عن ذلك، ينبغي ألا ننسى، في جهودنا الوقائية، جوانب الإجحاف والدوافع الكامنة التي يمكن أن تكون السبب في نشوب الصراع.

ولا شك في أن فهم الصلة بين التنمية والأمن يعتبر مسألة محورية في مناقشة موضوع منع نشوب الصراعات. وبلفظة ''الأمن'' لا نعني فقط مجرد انعدام الصراع أو العنف البدني، بل نعني أيضا القضايا المتصلة بالحياة اليومية والاحتياجات الأساسية. فثمة أمور جوهرية، مثل الأمن الغذائي، والخدمات الصحية، والتعليم، والأمن البيئي، والإمكانيات القانونية التي تسمح للفرد بأن يخدم مصالحه وأن يشترك في صنع القرار، تمثل عوامل تكمن في صلب مفهوم الأمن البشري.

ويعد الفقر سببا جذريا لانعدام الأمن، وقد يؤدي إلى عدم الاستقرار والصراع. ونحن نؤيد تأييدا تاما التأكيد في التقرير على أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من شأنه

أن يسهم إسهاما كبيرا في تقليص المصادر العامة للتوترات في البلدان النامية التي تتسم بالضعف أمام الصراع.

وصحيح أن الإطار المعياري والمؤسسي الدولي يؤدي دورا أساسيا في منع نشوب الصراعات المسلحة. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أنه لا يكفي إنشاء صك دولي لحقوق الإنسان، أو صكوك قانونية أخرى ذات صلة، سواء إنسانية أو غيرها. فكلها تحتاج أيضا إلى فهمها وتنفيذها بالكامل وعلى نحو فعال. والتقرير يثني على العمل المنجز في توعية مختلف الأطراف الفاعلة بالحاجة إلى فهم وتطبيق هذه القوانين والقواعد. ونرى أن هذا النوع من بناء القدرات له قيمة عالية، وقد جعلناه جزءا منتظما من تدريب العناصر العسكرية والمدنية لأفراد إدارة الأزمات التابعين للاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما قويا بدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية. فهذه المحكمة تشكل آلية مهمة وموثوق بها لمنع الصراع، حيث يتعين على المرتكبين المحتملين لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب أن يضعوا في حسبانهم إمكانية تعرضهم للعقاب عقب ارتكابهم تلك الأفعال.

وبالإضافة إلى اتباع نهج على الصعيد العالمي، ينبغي أن نؤكد على أهمية وجود مبادرات إقليمية لدعم منع نشوب الصراعات المسلحة.

يؤكد التقرير صراحة على أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات المسلحة تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ونحن نؤيد وجهة النظر هذه تمام التأييد. وفي هذا السياق، يكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تأييده للاستنتاج الذي خلصت إليه وثيقة القمة، وهو أن كل دولة تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها من أعمال الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. فالمسؤولية المركزية إذن تبقى داخل البلدان نفسها، وما من جهود خارجية تتعلق بالمنع سيكون لها أي جدوى ما لم تكن الدولة ومواطنوها متفقين على أهميتها، ولديهم الإرادة على التصدي للقضايا المذكورة.

إن سوء الحكم والفساد، وانعدام أو قصور أداء المؤسسات المسؤولية عن سيادة القانون، ما هي إلا أمثلة على المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والصراع. وفي حين أن تعزيز القدرات الوطنية على تقويم المشاكل هو واجب الدول، فإن الأطراف الفاعلة الخارجية يمكن أن تساعد الدول في تخفيف تلك العوامل التي يحتمل أن تزعزع الاستقرار، بتقديم المساعدات الإنمائية التي تمنع نشوب الصراعات وتنهض بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

وفضلا عن ذلك، يعتبر المجتمع المدني طرفا فاعلا مهما في منع نشوب الصراعات المسلحة وعودتها. وينبغي للحكومات أن تلتمس السبل للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والأكاديميين، والزعماء الدينيين، وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني، بغية التوصل إلى فهم ومعالجة شاملين لأوجه الظلم والدوافع الكامنة التي تولد عدم الاستقرار وتهديدات الصراع في أي مجتمع.

ويسلط الاتحاد الأوروبي الضوء على التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ويبرز أهمية دمج المنظور الجنساني في إطار منع نشوب الصراعات.

ويمثل الأطفال فئة تتسم بضعف خاص في الصراعات المسلحة. والاتحاد الأوروبي يتشاطر الشواغل المثارة في تقرير الأمين العام في هذا الصدد، ويشدد على أهمية معالجة مسألة حقوق الطفل وحمايته في استراتيجيات للتعامل مع الصراعات المسلحة. كما يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الأمم المتحدة وأمينها العام في ميدان منع نشوب الصراعات.

وللمنظمة سجل ممتاز في عمليات حفظ السلام ولديها أيضا مقدرات للعمل على منع نشوب الصراعات أكثر من المنظمات الأخرى. وقام الأمين العام نفسه في مرات عديدة بعمليات وساطة ناجحة كانت لا غنى عنها في حالات كانت تهدد بالتصعيد إلى صراع.

ولكن، كما يقول الأمين العام محقا في تقريره، يوجد في منظومة الأمم المتحدة عدد من الثغرات التي تعوق العمل في مجال منع نشوب الصراعات. ونحن نرحب ترحيبا حارا بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات الفاعلة ذات الصلة. وحدث تقدم كبير في السنوات الأخيرة في مجال التعاون الملموس بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجالات إدارة الأزمات. ويشير الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص إلى الإعلان المشترك المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في ميدان إدارة الأزمات، الذي تم التوقيع عليه في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويمكن اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز ذلك التعاون.

ختاما، نجد أن النهج الشامل الذي يتبعه التقرير إزاء منع نشوب الصراعات جدير جدا بالدعم. ويقتضي منع الصراعات على نحو أكثر فعالية فهما أفضل وأشمل للمصادر الأصلية للصراعات. وهو يقتضي أيضا معالجة الأسباب الجذرية للتوتر. ويتمثل التحدي في ضمان إيلاء الأهمية الواجبة، بما في ذلك من ناحية الموارد، للأنشطة الطويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات بدلا من الاستجابة للأزمات القصيرة الأجل. ويجب علينا السعي إلى تعزيز التعاون والتماسك في أعمالنا على جميع المستويات – من المستوى العالمي إلى تعزيز القدرات الوطنية على الحل السلمي للصراعات، وإشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني – بغية تعزيز منع نشوب الصراعات ودعم السلام.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب للأمين العام عن خالص تقديرنا لرؤيته الواضحة التي عكسها التقرير الثاني عن منع النزاعات المسلحة وتقوية العمل المؤسسي الدولي من أجل السلام. كما أود أن أعبر عن تقديرنا للجهد الكبير الذي بذلته إدارة الشؤون السياسية بالمنظمة في إعداد هذا التقرير الذي يشكل إحدى الركائز التي يمكن الاستناد إليها للوصول إلى تصور أكثر وضوحا لتعزيز قدرة المنظمة على تفادي نشوء النزاعات المسلحة.

فمما لا شك فيه أن الحيلولة دون نشوب الصراعات المسلحة تظل من أهم المواضيع التي يجب أن تحظى باهتمام متزايد من الجمعية العامة والأمين العام للتعامل معها بشكل أكثر فاعلية، وفي إطار من الاحترام الكامل لأحكام الميثاق وللتوازن المطلوب بين دور كل من الأجهزة الرئيسية في المنظمة في تحقيق الهدف النهائي. ويقتضي ذلك التوصل إلى اتفاق واسع في الجمعية العامة على تحديد الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في إطار دورها الوقائي باستخدام الدبلوماسية الوقائية التي ما زلنا نناقش أبعادها منذ أن اقترح الأمين العام السابق د. بطرس غالي خطة السلام عام ١٩٩٥.

وفي هذا الإطار، نتفق مع التقرير في أن نقطة البداية هي التعامل مع الأسباب الكامنة للصراعات المسلحة في وقت مبكر يتيح نشوب تلك النزاعات. ولدينا العديد من الأسباب على المستويين الدولي والداخلي تستوجب منا بذل جهد إضافي في التعامل معها على مستوى الأمم المتحدة، وأهمها الافتقار إلى التنمية الشاملة، وفقدان الشعور بالعدالة والمساواة، وتزايد الإحساس بالإحباط واليأس الناتج عن عدم احترام القانون الدولي وعدم احترام ميثاق الأمم المتحدة، وعدم بذل الأمم المتحدة للجهد الكافي لإنهاء حالات احتلال أراضي الغير بالقوة من جهة وللحيلولة دون التفرقة بين الدول على أساس عرقي وديني من الجهة الأخرى.

ورغم أن التقرير قد تناول الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وانتشار مرض الإيدز، والتدفق غير القانوني للمخدرات باعتبارها من مسببات النزاع المسلح، فإنه لم يتطرق بأي شكل من الأشكال للاحتلال الأجنبي كمصدر من مصادر النزاعات المسلحة؛ وذلك على الرغم من أن قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ الذي استند إليه الأمين العام لإعداد هذا التقرير قد أشار بوضوح في الفقرة العاشرة من المنطوق إلى أن إنهاء حالات الاحتلال الأجنبي من الأمور الهامة الواجب معالجتها في إطار الوقاية من النزاع المسلح. ولذا، فإن أي تعامل مستقبلي مع هذا التقرير أو غيره يجب أن يأخذ في حسبانه معالجة هذا العنصر الجوهري الذي يساهم في إنهاء الصراعات، بل وفي منعها.

فقد أثبت التاريخ، وما زال، أن السبب الرئيسي للعنف في منطقة الشرق الأوسط هو استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية ومزارع شبعا ومرتفعات الجولان، فلولا هذا الاحتلال لما كنا نشهد صراعات مسلحة في المنطقة، والسبيل الوحيد لإنهاء المقاومة ووضع حد للصراع المسلح هو الانسحاب الكامل من الأراضي العربية، ولذا فقد قامت جامعة الدول العربية بإطلاق مبادرة تدعو إلى تفعيل التعامل السياسي مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل وعادل في أقرب فرصة زمنية ممكنة، وستستمر الدول العربية – انطلاقا من مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ – في جهودها الرامية إلى جعل الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام مسؤولين عن متابعة تنفيذ عملية السلام مع الأطراف المعنية وفي أطر زمنية محددة.

أشار التقرير إلى عدم وجود استراتيجية واضحة لمنع استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والإشعاعية والبيولوجية، والفشل في التوصل إلى اتفاق في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي نتائج مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٥، وتغير مواقف الدول النووية من هذا الموضوع بسبب التغير في المفاهيم الأمنية. كل ذلك يحتاج إلى الدراسة والعمل، ليس فقط لتقليل فرص نشوب الصراعات المسلحة، ولكن أيضا للحفاظ على معاهدة عدم الانتشار النووي من الانهيار. فإلى جانب ترحيب التقرير بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فإنه لم يتطرق إلى سبل تعزيز دور الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة في التعامل مع قضايا نزع السلاح جنبا إلى جنب مع قضايا عدم الانتشار. وهنا من الضروري التذكير بأن الأساس الذي قامت عليه معاهدة عدم الانتشار هو التزام الدول النووية بالتخلص من الأسلحة النووية مقابل التزام الدول غير النووية بعدم السعي إلى إنتاج هذه الأسلحة. ورغم أي تغييرات في العقائد العسكرية ما زالت هذه القاعدة هي الأساس وبدونها سنواجه خطر انهيار نظام عدم الانتشار النووي.

ومن هنا يجب أن نخرج اليوم برسالة واضحة بأن الدول النووية عليها التزامات كبيرة حددتها الاتفاقية وأكدتها الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠. وعليها التزام آخر بالسعي إلى تحقيق عالمية المعاهدة التي لن تتحقق من خلال تشجيع الدول التي خارج المعاهدة العالمية وأصبحت حائزة للسلاح النووي على البقاء خارج إطار المعاهدة، وذلك عن طريق تعزيز التعاون النووي معها، ولكن تتحقق عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وخاصة في منطقة الشرق الأوسط مع ما يتطلبه ذلك من انضمام كافة دول المنطقة إلى المعاهدة كدول غير نووية.

ويقتضي نجاحنا في الحد من فرص نشوب النزاعات المسلحة قدرا أكبر من وضوح الرؤية حول الاختصاصات المنوطة بالأجهزة الرئيسية المختلفة، في إطار منع قيام مجلس الأمن بالتعدي على اختصاصات الجمعية العامة. كما يقتضي

منا وضع حد فاصل بين مفهوم الوقاية ومفهوم التسوية السلمية في مرحلة ما بعد نشوء النزاع، والتدابير التنفيذية التي يتخذها مجلس الأمن في المرحلة الأخيرة بموجب مسؤولياته في التعامل مع النزاعات بعد نشوبها كما يقتضي أيضا دراسة مدى جدوى المناقشات التي تتم في مجلس الأمن حول موضوعات مثل المرأة في النزاعات المسلحة والأطفال في النزاعات المسلحة اللذين نوقش أحدهما في نفس الفترة التي وقف فيها مجلس الأمن عاجزا عن التوصل إلى قرار بوقف العمليات العدائية في لبنان. وينبغي أن يكون هدفنا وضع تصور لتنفيذ المفاهيم التي تناقش في المجلس على أرض الواقع، ولتتعامل الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الديمقراطي الرئيسي في المنطقة مع الأوضاع في مناطق النزاعات في حالات فشل مجلس الأمن في التعامل معها لسبب أو لآخر.

ومن نفس المنطلق، لا بد من الاستفادة على النحو الكافي من المسؤوليات التي يمكن إسنادها إلى الأمين العام في مرحلة الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك جهود الوساطة والمساعي الحميدة، التي يتعين أن تشكل محورا رئيسيا، جنبا إلى جنب مع جهود الجمعية العامة. كما ينبغي التعامل بوضوح مع محاولات البعض الخلط بين الحملة الدولية على الإرهاب والتسوية السلمية للنزاعات، وإنهاء حالات الاحتلال. كما يقتضي الأمر الابتعاد عن استخدام العقوبات في مرحلة ما قبل نشوب النزاع وعدم وجود اختصاص، وخاصة عدم وجود اختصاص لمجلس الأمن، في هذا الموضوع. كما يقتضى الوقوف بحزم أمام محاولات إنشاء دور للجان الجزاءات في التصدي للإرهاب في وقت لم نتوصل بعد إلى تعريف للإرهاب أو إلى اتفاق حول الاتفاقية الشاملة للإرهاب. ولذلك لا نرى أي مبرر للخلط بين الدور الوقائي للأمم المتحدة والإرهاب، للاختلاف الجذري بينهما.

وبالمثل، بالرغم من إيماننا بان احترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية جزء لا يتجزأ من السعي للحيلولة دون نشوب النزاعات، فإننا نؤكد أن التعامل مع حقوق الإنسان ينبغي أن يأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والدينية والعرقية التي تميز كل منطقة من مناطقنا عن المنطقة الأخرى، وان تقوم على أساس أن الديمقراطية والحكم الرشيد يتعين أن يسودا داخل الدول جنبا إلى جنب مع تعاون الدول بعضها مع بعض على الصعيد الدولي وفي المنظمات الدولية.

لا شك أن المنظمات الإقليمية يقع عليها عبء كبير من اجل الوقاية من النزاعات المسلحة. فهي أكثر فهما لتعقيدات المناطق الجغرافية وأكثر معرفة بأفضل السبل للحيلولة دون نشوب النزاعات. ولذا، فإن الجمعية العامة والأمين العام عليهما تحقيق أفضل استفادة من هذه الإمكانيات، خاصة في مجالات الإنذار المبكر والتعاون الفعال واستثمار التعاون البناء بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال الجمعية العامة. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد تجنيب نسبة ٢ في المائة من ميزانية حفظ السلام لتخصص للجمعية العامة لتعزيز هذا التعاون وتعميقه، وللقيام بالأنشطة الأخرى المطلوبة من الجمعية في هذا المجال الهام.

وختاما، فقد حان الوقت لتبدأ الجمعية العامة بدراسة إمكانية إنشاء لجنة فرعية جديدة، على غرار لجنة بناء السلام، تسمى لجنة منع نشوب الصراعات، على أن تزود هذه اللجنة بصلاحيات جديدة وتنشأ لها آلياتها وتكون مهمتها هي التنسيق مع الأمين العام في مسائل منع نشوب الصراع المسلح وتعزيز سلطة الجمعية العامة والأمين العام في التعامل مع الخلافات قبل أن تتطور لتصبح نزاعات مسلحة.

السيدة فيراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالانكليزية): إن سانت فنسنت وجزر غرينادين،

بوصفها دولة صغيرة ومحبة للسلام تقع في منطقة البحر الكاريبي المفعمة بالسلام والأمن، تود أن تدلي ببعض التعليقات الموجزة عن البند ١٢ من جدول الأعمال، المعنون ''منع نشوب الصراعات المسلحة''.

نرحب بتقرير الأمين العام (A/60/891)، الذي يتضمن بعض الدروس المفيدة والرؤى الثاقبة والتوصيات القيمة من منظور الأمم المتحدة ومجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة التي تعمل في منع نشوب الصراعات المسلحة.

وإن أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، على النحو الوارد في المادة ١ من الميثاق، هو صون السلام والأمن – الذي، من الواضح، يشمل منع نشوب الصراعات المسلحة. والفصل السادس من الميثاق، المعنون ''في حل المنازعات حلا سلميا''، يشجع جميع الدول الأعضاء على أن تسترعي انتباه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع.

وتفرض تلك المبادئ التأسيسية واجبا على الأمم المتحدة في المحافظة على السلام والأمن الإقليميين في جميع أرجاء العالم. ويود وفدي أن يسترعي انتباه الجمعية العامة إلى التراع المتأجج بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان، الذي نرى انه يمثل خطرا كبيرا على السلام والأمن الدوليين. والحقائق الواقعية هي كما يلي.

في آذار/مارس ٢٠٠٤، وضع المؤتمر الوطني لجمهورية الصين الشعبية تشريعا–ما يسمي قانون مناهضة الانفصال–سعى إلى إضفاء الطابع القانوني والشرعي على استخدام القوة العسكرية في تسوية التراع بين جانبي مضيق تايوان. وتنص المادة ٨ من القانون، في جملة أمور، على أنه

''في حالة عملت القوى الانفصالية لاستقلال تايون تحت أي اسم أو بأي وسيلة لتحقيق انفصال تايوان عن الصين، أو وقوع حوادث كبيرة يترتب عليها انفصال تايوان عن الصين، أو الاستنفاد الكامل لإمكانيات إعادة التوحيد السلمي، تستخدم الدولة الوسائل غير السلمية أو التدابير اللازمة الأخرى لحماية سيادة الصين وسلامة أراضيها.''

إن ذلك القانون لا ينتهك مبدأ ميثاق الأمم المتحدة لحل المنازعات حلا سلميا فحسب، بل يهدد أيضا الأمن لسكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة. وبالإضافة إلى سن القوانين الرامية إلى إضفاء الشرعية على العدوان المسلح ومواصلة تعزيز القوة العسكرية للصين، زاد كبار المسؤولين في حكومة الصين والجيش الشعبي للتحرير من خطبهم التهديدية والعدوانية.

والتقرير السنوي عن القوة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية الذي قدمته وزارة الدفاع في الولايات المتحدة إلى الكونغرس في تموز/يوليه ٢٠٠٥ تضمن البيان التالي في الصفحتين ٤ و ٥:

''نشرت الصين من ٦٥٠ إلى ٧٣٠ قذيفة تسيارية متنقلة متوسطة المدى من طرازي CSS-6 و CSS-7 في حاميات مقابلة لتايوان. ويزيد نشر هذه المنظومات بمعدل حوالي ١٠٠ قذيفة كل عام. ولدى الصين ٠٠٠ ٣٧٥ فرد من القوات البرية منتشرون في المناطق العسكرية الثلاث المقابلة لتايوان. وتقوم الصين بتعزيز قدرات هذه الوحدات بالمدرعات البرمائية والمركبات الأخرى، مثل الدبابات وناقلات الأفراد المصفحة.''

إن جمهورية الصين الشعبية عضو دائم في مجلس الأمن، جهاز الأمم المتحدة الذي يوكل إليه الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، من الأهمية بمكان ألا تتصرف الصين بطريقة لا تتسق مع المسؤوليات الجسيمة الملاقاة على عاتق أعضاء المجلس.

وترى حكومتي أن الأمر الأساسي هو أن تتعامل الأمم المتحدة مع هذه المسألة بشكل جدي وأن تتخذ التدابير التي تحول دون أن يُنظر إليها على أنها مذعنة لهذا المسلك الذي تسلكه جمهورية الصين الشعبية، الذي يشكل انتهاكا واضحا لميثاق المنظمة، بل وربما موافقة عليه.

وفي الماضي القريب، أخطأ مجلس الأمن بعدم التصرف حينما كانت هناك أخطار واضحة وجلية على البشرية. ويحدونا أمل مخلص في ألا يؤدي عدم استعداد المجلس للانشغال بهذه المسألة إلى نشوب صراع مسلح ووقوع مأساة كبرى على سكان المنطقة.

ومن واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تستخدم الحنكة والدبلوماسية، وأن تشكل الحفاز الذي يعزز الحوار البناء والمشاركة الودية بحيث يمكن تسوية حالة تايوان بطريقة سلمية وعادلة ومنصفة، لمصلحة المنطقة بأسرها.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين حكومة وشعبا تعجب إعجابا كبيرا بالحضارة الصينية على كلا جانبي مضيق تايوان. ويحدونا أمل قوي في إمكانية تسوية هذه المسألة بسرعة وبشكل سلمي، لما فيه مصلحة مشتركة لكلا الطرفين وإرضائهما وبطريقة تكفل إحلال السلام والأمن الدائمين في المنطقة الآن وفي المستقبل.

السيد أُباندو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بيرو تود أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على التقرير الثاني عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891). وإننا نعتبر هذه المسألة مهمة جدا للمجتمع الدولي لأربعة أسباب.

السبب الأول، أن منع نشوب الصراعات يتسم بقيمة جوهرية لأحد العناصر المحورية للمنظمة: أي السلام والأمن الدوليين. الثاني، أنه يعني أن الأمم المتحدة يمكن أن تواصل تشديدها على هذه المسألة، الأمر الذي يتطلب التنسيق بين شتى النهج استنادا إلى الأمن والتنمية والدفاع عن حقوق الإنسان. الثالث، أن هذه المسألة تسمح لنا بأن نتناول بالدراسة، بتعمق أكبر، لا المسؤولية عن الحماية فحسب، بل أيضا واحدا من مكوناتها: أعني المسؤولية عن المنع. الرابع، أن دراسة هذه المسألة ستساعدنا على تجنب موت ملايين الناس والتسبب في ظهور مجموعات سكانية ضعيفة على نطاق واسع مثل الأشخاص المشردين واللاجئين والمعوقين والنساء المعرضات للاستغلال الجنسي والأطفال المعرضين للاستغلال الجنسي والأطفال الجنود وكذلك، على المدى الأبعد، تجنب زيادة كبيرة في أعداد الفقراء الذين يتعرضون لأشد المعاناة من عواقب الصراع.

بعد هذه النبذة سأركز على أربعة مواضيع. أولا، فائدة الأسلوب المنهجي في تحليل المنع؛ ثانيا، أهمية البعد الاجتماعي – الاقتصادي في منع نشوب الصراع؛ ثالثا، موقف بيرو تجاه آليات المنع التي يجب أن تعتمدها مختلف العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي؛ رابعا، الصراع وتدهور البيئة.

بالنسبة إلى النقطة الأولى، يسعد بيرو أن ترى أن الأمين العام قد استخدم، في تقريره الأخير، نفس الأسلوب المنهجي لمنع نشوب الصراع. وهذا، برأينا، يعبر عن الواقع في سياق من العولمة المتزايدة، ويسمح للمرء بأن يشدد على الأثر الكبير والبعد الدولي للصراع المسلح. وبعبارة أخرى، يعني الأخذ بنهج شامل في معالجة المسائل عبر الوطنية مثل الحكم والتوزيع غير المنصف للثروة، وتوفر الغذاء الخ.

بالنسبة إلى النقطة الثانية، ثمة عوامل متعددة مرتبطة بالمنع. فالعامل الاجتماعي – الاقتصادي المتغير يشكل عادة السبب الرئيسي لمعظم الصراعات؛ وبالتالي فإنه العامل الذي نحتاج إلى تكريس اهتمام أكبر له. وحقيقة أن هذا العامل يشكل سببا للصراع تم البرهان عليها في دراسات عديدة عن صراعات حديثة. وعموما، فإن العوامل المتغيرة الأخرى

لا تظهر ولا تبرز إلا بعد أن يكون البعد الاقتصادي قد تعرض لبعض المضاعفات الخطيرة. وهكذا يجد المرء مجتمعات غير متجانسة طائفيا تعيش في سلام في ظروف الاستقرار الاقتصادي، في حين أن تلك الفروق يمكن أن تتعاظم إلى نقطة خلق الظروف التي تستفز الصراع عندما لا يتمكن سكان بلد أو عدة بلدان من تلبية احتياجاتهم الأساسية. ولكن يمكن أن يجد المرء أيضا مجتمعات متجانسة متورطة في صراع مسلح بسبب الفقر أو الإقصاء الاجتماعي.

وبعبارة أخرى، عندما يجد المرء حالة من الفقر المدقع ونظاما اقتصاديا منهارا، فإن الفروق الطائفية أو الدينية أو غيرها تصبح أكثر حدة وتتحول إلى شعارات وراء العنف – حتى وإن لم تكن من الأسباب الأصلية للصراع. والشيء نفسه يحدث عندما تعجز دولة ما عن توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة الأساسية لشعبها في ميادين التعليم والصحة والأمن والهياكل الأساسية، أو عن بسط سيطرتها التامة على أراضيها أو عن إدارة مواردها الطبيعية إدارة مناسبة، أو عندما لا تتمكن الدولة من تسديد رواتب موظفي الخدمة العامة، لا سيما الشرطة أو الجيش. ومن ذلك المنظور، كما لاحظ البنك الدولي، تكون البلدان التي تحتل أدنى مرتبة في مستوى التنمية البشرية هي البلدان الأكثر تعرضا للصراع.

ثالثا، أود أن أشير إلى آليات المنع التي يجب اعتمادها من قبل شتى العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي. على الرغم من الجهود التي تبذل في تنفيذ عمليات حفظ السلام، فإننا نحتاج في كل الحالات إلى النظر في استراتيجيات أكثر شمولا، استراتيجيات تتضمن – إضافة إلى عمليات الإعمار المؤسسي الذي يشكل الأساس للحكم ثم لإجراء الانتخابات فيما بعد – تدابير تسعى إلى تثبيت الاستقرار وإلى الاستدامة الاقتصادية في الأجل الطويل. وبتلك الطريقة يمكن للمنظمة أن تعير اهتماما أكبر لأسباب نشوب الصراعات بدلا من أعراضها وأن تركز على منع نشوبها بدلا من ردود الفعل تجاهها.

إننا نعتبر إنشاء لجنة بناء السلام خطوة مناسبة جدا صوب الوفاء باحتياجات سكان البلدان الأكثر تضررا من عنف الصراع المسلح، وإن كانت بيرو تحبذ أن تأخذ اللجنة أيضا بنهج بعيد النظر حقا. غير أن هذا لا يكفي. إننا نحتاج إلى آليات تطلعية بقدر أكبر، مثل الشطب الكلي أو الجزئي لبعض الديون الخارجية، وتقديم التسهيلات الجمركية أو شبه الجمركية التي تؤدي إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع تدريب الشباب ونقل المزيد من التكنولوجيا، وتشجيع الوكالات المالية الدولية على تأكيد رغبتها في تحسين الخدمات العامة والهياكل الأساسية.

ومع أن الميثاق العالمي لصالح أفغانستان، الذي وضع بنجاح باهر، ليس منبثقا عن المنظمة، فإنه مثال على استراتيجية أكثر شمولا يجب علينا أن نمعن النظر فيها. وبحسب علمنا يوفر المجتمع الدولي، من خلال إطار العمل ذاك – بمشاركة الدول ومنظمات التعاون الدولي والمجتمع المدني – موارد يمكن التنبؤ بها في غضون فترة زمنية محددة، بقصد تنفيذ أهداف مقررة وفقا للأوليات الوطنية، وتحسين الاقتصاد المحلي والانخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق تصدير السلع والخدمات بقيمة إجمالية أعظم. ولا بد من التنويه بأن المؤسسات الخاصة يجب أن تلتزم بالمشاركة في عملية التعمير.

ذلك النهج يجب أن لا يكتفي بنسخ الاقتصاد الأولي وإنما ينبغي أن يسعى إلى خلق اقتصاد عصري تنافسي جديد. ويجب أن تعقب ذلك مشاركة المؤسسات المالية الدولية التي ركزت حتى الآن على إجراءات التكيف الاقتصادي بدلا من بعث روح العصر في الاقتصادات المتخلفة والمنهارة، ليتسنى لها أن تتنافس في الاقتصاد العالمي.

ما جرت مناقشته يشكل المكون الرئيسي للمهمة الشاملة، مهمة المنع الفعال لنشوب الصراعات المسلحة. إضافة إلى ذلك، يجب دعم الدبلوماسية الوقائية والوساطة وغيرهما من أشكال تسوية النزاعات بالطرق السلمية. وبالمثل، ووفقا لسياق محدد، ينبغي لنا أن ننفذ تدابير لتقوية المؤسسات السياسية وأن نعالج المشاكل الإنسانية والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من بين اعتبارات أخرى. ويجدر بنا أن نستخدم بفعالية أكبر آليات الحوار السياسي، وتطوير وتطبيق استراتيجية شاملة لثقافة السلام، والنهوض بحكم القانون وحقوق الإنسان، وتقوية مؤسسات الدولة وإصلاح القطاع الأمني. وبيرو مقتنعة بأن مشاركة السلطات والمجتمع المدني وإبداءها الروح القيادية في كل بلد ضروريان، شأنهما شأن مشاركة المنظمة الإقليمية.

ينبغي لنا أن نضيف أهمية أخذ الأمم المتحدة بنهج شامل أساسه المنع – بواسطة نظام للإنذار المبكر مكرَّس للصراعات، والتركيز على الأسباب الجذرية – نهج يمكّن المنظمة من أن ترسم بصورة عاجلة استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات. ونحتاج أيضا إلى مناقشة آليات للتغلب على قصر المدة التي تحظى بها الصراعات باهتمام الرأي العام ووسائط الإعلام، آليات تدفع بشتى العناصر الدولية الفاعلة إلى اتخاذ إجراءات أكثر بالنسبة إلى منع الصراع.

أجهزة الأمم المتحدة يبدو أنها لا تولي الاهتمام للصراعات إلا بعد أن تكون قد أصبحت واقعا ملموسا؛ وحينئذ فقط تبدأ بتحريك الآليات المتعددة الأطراف المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق. ولهذا يتحتم أن يدفع نظام الإنذار المبكر السالف الذكر إلى استجابة فورية من المنظمة؛ بغية تنفيذ السلطات المنصوص عليها في الفصل السادس، أو، بحسب المناسبة، إقامة تعاون أوثق مع الترتيبات الإقليمية، استنادا إلى الفصل الثامن من الميثاق.

نقطتي الرابعة والأخيرة هي الإشارة إلى سيناريوهات تمكننا من التفريق بين الأسباب المحتملة للصراع. وأحدها هو تدهور البيئة، الذي تسبب في زيادة القدرة التدميرية الكامنة للكوارث الطبيعية وتسبب أيضا، في بعض الحالات، في وقوع تلك الكوارث. وإن مسألة ندرة الموارد، مثل المياه، يجب النظر فيها أيضا.

بيرو بلد شديد التنوع بجغرافيته الممتدة من البحر إلى الساحل شبه القاحل إلى جبال الأنديز إلى حوض الأمازون. إننا نشعر بقلق بالغ من بعض التقديرات المبنية على دراسات ينبغي التعمق في بحوثها وليس على دراسات سرية مزيفة. إن تقرير الفريق الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٤ أشار إلى التدهور البيئي والآثار المدمرة للكوارث باعتبارها تهديدا لأمن الكرة الأرضية. لذلك يجب أن نواصل تطبيق رؤيا مشتركة استراتيجية للتنمية المستدامة يولى الاعتبار الكافي فيها لأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أخيرا، وكمكون واحد من مكونات عملية أكبر، تود بيرو أن تقترح تجميعا تدريجيا لقاعدة بيانات موحدة تديرها الأمم المتحدة، يمكن عن طريقها للمنظمة والمنظمات الإقليمية والدول والحكومات المحلية والمجتمع المدني أن يتشاطروا مع المجتمع الدولي خبراتهم الناجحة في تقوية مؤسسات وبرامج التنمية المحلية في إطار منع نشوب الصراعات المسلحة.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/60/891 بشأن منع الصراعات المسلحة. ونحن مقتنعون بضرورة تعزيز القدرة الجماعية للأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وقد أحطنا علما بالتوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام، والتي سننظر فيها ونتدارسها خلال

الدورة المقبلة. ومع ذلك، فإننا لا نريد أن نختتم الدورة الستين بإعطاء الانطباع بأن عدم مناقشتها في الجمعية العامة يعني أننا نغض الطرف عن هذا الموضوع. وعلى النقيض، فمن خلال هذا البيان الموجز نود أن نؤكد على أن غواتيمالا، كبلد في مرحلة ما بعد الصراع، تدرك أهمية النهوض بثقافة السلام، ولذلك فإننا نشدد على الحاجة الملحة لوضع آليات لمنع الصراع. كما نؤكد على ما لدينا من خبرة كبيرة في هذا الميدان، الأمر الذي ساعدنا على صياغة عملية السلام المتعددة الجوانب في غواتيمالا.

وإذا كنا قد تعلمنا درسا واحدا من خلال الحوار وتبادل الخبرات، فهو أن خفض درجة المجازفة والاهتمام بمنع الصراعات والخروقات للسلام هو السبيل الأمثل للحد من الأضرار التي لا يمكن إصلاحها، إن لم يمكن تلافيها. ومع أننا حققنا تقدما لا بأس به، فإن مجتمع غواتيمالا بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقات السلام لم يحقق المصالحة الكاملة بعد. وما زلنا بحاجة إلى وضع أسس مجتمع أكثر مشاركة وأكثر إنصافاً، وتهيئة فرص التنمية للجميع، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي لبلدنا. ولذلك، شرعنا في عملية معقدة لتحديد مسؤوليات كل أطراف الصراع، وبدأنا بإنشاء نظم للتعويض والمساءلة عن الأخطاء، وسمحنا باستجلاء حقيقة أحداث الماضي، بغية إتاحة الفرصة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في إطار مجتمع متعدد الثقافات يقوم على نظام ديمقراطي شامل لا يستثني أحدا.

ونرى أن ثقافة الوقاية من الصراع تتماشى مع المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، فهي ذات طابع وقائي حيث تدعو في فقرتها الأولى إلى اتخاذ تدابير مشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم والأمن، وتتذرع بالوسائل السلمية لحل المنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم.

ومع كل الاحترام الواجب، سيدي، فإننا لا نتفق مع وصفكم للمادة ٣٣ من الميثاق بأنها أقرب إلى الشعر. وعلى خلاف ذلك، فكم من صراع مُنِع نشوبه أو انطفأت جذوته من خلال الآليات الواردة في تلك المادة، وهي حقيقة قلما يُعترَف بها.

ونعتقد كذلك أن موضوع منع نشوب الصراعات يجب معالجته من منظور الاحترام الكامل لسيادة القانون، وهذا المفهوم أساسي لإسباغ الشرعية على أي دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتضمن الحريات الأساسية لكل الأشخاص. ومن هذا المنطلق، نؤكد على أهمية تعزيز آليات الحوار مع كل الأطراف المعنية في جميع حالات منع نشوب الصراعات. ونقدر أيضا الإسهامات القيمة للمجتمع المدني والأديان والقطاع الخاص. وفي غواتيمالا، فإن تجربة عقد حوارات مفتوحة كانت لها فوائد كثيرة، لعل أحدثها التوصل إلى اتفاق وطني بشأن سياسة التنمية الريفية. وفي هذا الصدد، يعد انتقاء المواضيع التي ستطرح في هذه الحوارات أمرا أساسيا. ونرى أن من حق كل مجتمع أن يضع أولوياته وأن يحدد احتياجاته الخاصة، بما يعكس تفرده الطبيعي والفطري.

ونوافق على أهمية العمل بعزم وإصرار في جهودنا من أجل تعزيز القدرات الوقائية للمنظمة، وضمان أن تتسق أنشطتنا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونشجع مكتب اتقاء الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة أداء عمله القيم في مجال منع نشوب الصراعات، ونشدد على أهمية التعاون بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من خلال البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية لبناء القدرات المؤسسية والفردية للبلدان في

إطار تسوية الصراعات، والذي استفادت منه غواتيمالا وغيرها من البلدان في منطقتنا. لقد ثبتت فعالية هذا التعاون وجدواه بالنسبة للدول الأعضاء.

أخيرا، اسمحوا لي سيدي بأن أغتنم هذه الفرصة الأخيرة لوفدي على الأرجح لكي أتقدم لكم بالشكر، شخصياً وعلانية، على الجهد الرائع الذي بذلتموه في إدارة عملنا خلال هذه الدورة التي توشك على الانتهاء. وسنذكر لكم تفانيكم والتزامكم وعزمكم أنتم ومساعديكم. ونحن ممتنون أيضاً لجهودكم خلال هذه الدورة الهامة والتي تمخضت عن إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وهما آليتان قيمتان لخدمة البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا كنا قد حققنا أي نجاحات، فذلك بفضل العمل معا بروح الفريق. فكلمة ''معا'' أقوى بكثير من كلمة ''وحدي''.

السيد غراي – جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره الشامل والزاخر بالمعلومات عن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات المسلحة. ووفدي يوافق على تحليل العوامل المسببة للصراع والاستجابات المطلوبة لتحديد تلك الأسباب واحتوائها. وبطبيعة الحال، فإن منع نشوب الصراعات هو سبب وجود هذه المنظمة، والنهوض بأساليب غير عنيفة لتسوية تلك الصراعات هو محور ولايتنا. وللأسف، فإن كنا قد حققنا بعض التقدم في تعزيز قدرتنا على منع الصراعات قبل نشوبها، ما زال ينبغي لنا ''أن ننتقل من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية''، كما يشير التقرير عن حق. ومن خلال تجاربنا في أفريقيا، نعرف أنه إذا تدخلت الأمم المتحدة في الصراع في وقت مبكر، هناك دائما فرصة طيبة للغاية لتحقيق تسوية سريعة.

ونؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي أن يكون من مسؤولية الأمم المتحدة التدخل لمنع نشوب الصراعات، بغض النظر عما إذا كانت داخل الدول أو فيما بينها. وفي أنحاء عديدة من أفريقيا، فإن ظروف الفقر والحرمان من الشدة بحيث تفجر اضطرابات أهلية عنيفة. والحكومات التي تبدي تهاونا وعدم استجابة، ولا تمثل التنمية إلا عنصرا هامشيا في سلم أولوياتها، ينبغي أن تحاسب بنفس الطريقة التي يحاسب بها من يهددون جيرانهم عسكريا. فالسياسات الإنمائية – أو بالأحرى غيابها – التي تكون لها القدرة على إثارة الاضطرابات العنيفة هي من الخطورة بمكان على السلام العالمي تماما مثل السياسات المثيرة للحرب.

ونحن في أفريقيا قد شهدنا أمثلة عديدة للشعور بخيبة الأمل والتهميش واليأس حين يدفع آلافا من الشباب، معظمهم من العاطلين من الرجال والنساء، إلى حمل السلاح ضد السلطة القائمة. والدمار الحاصل في كل حالة من هذا النوع كانت له آثار خطيرة اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً. وعلى الأمم المتحدة أن تطور قدراتها من أجل إشراك الحكومات التي لا تستجيب للاحتياجات الإنمائية لشعوبها أو التي تؤدي سياساتها إلى إفقار وحرمان شعوبها. ونوافق على أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يقطع شوطا كبيراً صوب إزالة العوامل الاجتماعية – الاقتصادية المسببة للصراع في البلدان الأفريقية. وندعم شبكة تشغيل الشباب التي أنشأتها الأمم المتحدة والبنك الدولي ونأمل ألا تتحول إلى منبر آخر لحوار بلا مضمون. فإيجاد فرص عمل للشباب في أفريقيا مطلب ملح للغاية لمنع الصراعات. وعليه، فإننا نتطلع إلى هذه الشبكة لتحقيق نتائج مبكرة.

إن التوترات بين الدول الناجمة عن التحيز وسوء الفهم بين الحضارات أمر يحتاج إلى اهتمامنا العاجل، لا سيما في ظل الحوادث التي تقع في عالم اليوم. ويوافق وفدي على ضرورة أن تفعل الأمم المتحدة المزيد من أجل

المساعدة في خفض حدة تلك التوترات والنهوض بالحوار والتفاهم بين حضارات العالم. وما المشاكل القائمة في الشرق الأوسط وأفغانستان، فضلا عن تنامي ظاهرة الإرهاب، إلا دليل على الحاجة إلى أن يتعامل النظام الدولي مع هذه المسائل على سبيل الاستعجال. وفي هذا السياق، فإن عمل هيئات مثل تحالف الحضارات أمر يستحق بالغ التقدير.

ونلاحظ، مع الأسف، أنه على الرغم من الإرادة القوية لدى الأمانة العامة لأن تفعل أكثر، فإن قلة الموارد تحد من قدرتها على القيام بالمزيد من أنشطة منع نشوب الصراعات. ولدينا استعداد أكبر للانخراط في مكافحة نيران الحروب المكلفة بدلا من العمل غير المكلف نسبيا على منع اندلاع حرائقها. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة دعوة الأمين العام لتخصيص ما لا يقل عن ٢ في المائة من ميزانية حفظ السلام السنوية لأنشطة الوقاية على نحو يمكن التنبؤ به وضمان استمراره.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أشير إلى وجود ثغرة خطيرة في التقرير، ألا وهي تدهور الحالة الأمنية في مضيق تايوان. ومن المؤسف أن جمهورية الصين الشعبية بالذات، العضو المحترم في مجلس الأمن – المؤتمن على السلم والأمن الدوليين — هي دون سواها التي تهدد السلم والأمن الدوليين من خلال تعزيز ترسانتها العسكرية الهائلة أصلا استعدادا لغزو تايوان. وفي كل عام على مدى الأعوام القليلة الماضية أضافت الصين حوالي ١٠٠ قذيفة إضافية موجهة إلى تايوان بحيث بلغ مجموع تلك القذائف ٨٠٠ قذيفة في هذا العام. وأخذت الميزانية العسكرية للصين تتزايد في كل عام خلال الأعوام العشرة الماضية بمعدلات مزدوجة الأرقام. وأعلنت الصين بشكل صريح أنها مستعدة لتسوية مسألة تايوان ”بالوسائل غير السلمية وبالتدابير الضرورية الأخرى“ ولم تتعرض تايوان وحدها للتهديد الصريح، بل شمل ذلك التهديد أعضاء هامين في المنظمة.

إن العديد من الخبراء الذين استعرضوا هذا الوضع في مضيق تايوان خلصوا إلى الاستنتاج بأنه يشكل التهديد الأخطر للسلم والأمن الدوليين. وفي العام الماضي لاحظ جيمز هوج، المحرر في مجلة فورين أفيرز، أن

”بؤر التوتر القابلة للاشتعال، وهي تايوان، وشبة الجزيرة الكورية وكشمير المقسمة، استعصت على الحل بالطرق السلمية. ويمكن لكل منها أن ينفجر ويتحول إلى عمليات حربية واسعة النطاق بحيث تبدو أمامها مواجهات الشرق الأوسط كعمليات للشرطة.“

وفي العام الماضي، اشتدت حدة التوتر عندما اعتمدت الصين قانون مناهضة الانفصال الذي شكل عمليا إعلان حرب ضد تايوان. وكان رد فعل تايوان أن ألغت العمل بمجلس التوحيد الوطني وتطبيق المبادئ التوجيهية للتوحيد الوطني. وعقب ذلك أخذت حالة التوتر تشتد بشكل مطرد. ومنذ ذلك الوقت، أخذت الحالة تتدهور باستمرار. وأصبح الوضع الآن من الخطورة بحيث أنه يستدعي اهتمامنا العاجل.

وقد يجادل البعض بأن مسألة مضيق تايوان هي مسألة داخلية يتوقف حلها على الصين. وينظر آخرون إلى الوضع على أنه متصل بدولتين سياديتين. وفي كلتا الحالتين، فإن المسألة تقع ضمن ولاية مجلس الأمن وينبغي أن تعالج على هذا الأساس. وعلى أية حال، فقد كنا محقين في الاستجابة إلى الأوضاع في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من حالات الصراع الداخلي، سواء كانت تلك الصراعات مستعرة أو كامنة.

ولذلك، فإن وفد بلدي يهيب بالأمين العام أن يضطلع بالعمليات اللازمة، التنفيذية وغيرها، وفقا للمادة ٣٣ من الفصل السادس للميثاق، من خلال البدء بعملية وساطة بين الطرفين وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

السيد باوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بالتقرير عن منع نشوب الصراعات المسلحة المعروض علينا اليوم (A/60/891). ويقدم التقرير عرضا واضحا وتفصيليا للتدابير الوقائية وجردة شاملة عما تفعله الأمم المتحدة في هذا المجال.

ومن المشجع ملاحظة أن خبرات الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بمنع نشوب الصراعات قد تعززت في السنوات الماضية التي شهدت اتساعا لأنشطتها. ولكن استعراضا لقدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة يظهر أن هناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الإجراءات المتخذة. وينبغي التسليم بالإسهامات المحددة لكل من الشركاء في تلك الجهود من أجل تعزيز الاتساق بينها ومنع أي ازدواجية محتملة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن نظرة إلى مجمل الصراعات الدائرة في العالم اليوم تدلل على أن الجهود الدولية لمنع نشوب الصراعات – وقدرة الأمم المتحدة في هذا الميدان – لا بد من تعزيزها. وحينما تجدد الصراع بعد أعوام من وقف إطلاق النار، كما حدث مؤخرا في عدد من البلدان، فقد دلل ذلك بوضوح على أن الوقاية عانت من عيوب.

وحتى الآن، ركزت مناقشاتنا أكثر مما ينبغي على وقف الأعمال العدائية، و لم يتم التركيز بشكل كاف على العوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في نشوب الصراعات، ناهيك عن المعاناة الإنسانية والاجتماعية، وعن العواقب الاقتصادية والبيئية للصراعات. ومع ذلك، فإن من الأمور المسلم بها أن الاستثمار في الوقاية، بصفة عامة، يكون أكثر فعالية وأجدى نفعا.

ولذلك، فإن التقرير جاء في الوقت المناسب. وإننا لنحيي حقيقة أن ثمة مناقشة ستجري – نأمل أن تكون بناءة – لمسألة منع نشوب الصراعات المسلحة خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وينبغي لتلك المناقشة أن تسمح بالمزيد من تعزيز التزام المجتمع الدولي والأمم المتحدة في هذا المجال المحوري في الميثاق.

ومن الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع المدني مشاركة كاملة في هذه المناقشة. ويجب ألا نقلل من شأن دور ومسؤوليات ممثلي المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمعاهد الأكاديمية والبحثية ووسائط الإعلام في هذا المجال.

إننا نضع منع نشوب الصراعات المسلحة على رأس أولويات سياستنا الخارجية. ويمكنني التأكيد لكم، السيد الرئيس، أن سويسرا ستسهم على نحو فعال ومكثف في المناقشة المقبلة. ونحن مستعدون لمواصلة المناقشة، مع الدول التي تشاطرنا الرؤية ذاتها، من خلال تقديم مقترحات ملموسة لضمان تنفيذ توصيات الأمين العام.

السيد سوباغا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): يود وفد توفالو، بادئ ذي بدء، أن يتقدم إليكم بالشكر، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة للمساهمة في هذه المناقشة الهامة حول البند ١٢ من جدول الأعمال المعنون ”منع نشوب الصراعات المسلحة“. ونود أن نحيي الأمين العام والأمانة العامة على التقرير المرحلي المفيد والثري بالمعلومات عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891). ونرحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، وخاصة ما يتعلق منها بإقامة ثقافة الوقاية لمنع نشوب الصراعات المسلحة.

إن من وظائف الأمم المتحدة الرئيسية المكرسة في المادة ١ في الميثاق صون السلم والأمن الدوليين واتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام ولقمع أعمال العدوان وغيرها من أعمال خرق السلام.

وبالنسبة للدول الصغيرة والمسالمة والنائية كتوفالو، ولمناطق معزولة كمنطقة المحيط الهادئ، بصفة خاصة، فإن مثل هذا الدور أساسي. وكما نعلم جميعا، لا غنى عن الاستقرار السياسي الدولي من أجل التنمية المستدامة والبقاء لجميع الدول، ولا سيما الدول الصغيرة. إن الدمار والخسائر التي شهدناها نتيجة للصراعات المسلحة في جميع مناطق العالم قد أكدت من جديد الأهمية البالغة لمثل هذا الدور. وفوق ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية فعالة وشاملة في كل مناطق العالم.

بيد أنه لا بد من التسليم، كما أظهر ذلك بجلاء تقرير الأمين العام، أن الأمم المتحدة منذ تأسيسها، ومن خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن، قد نجحت في منع نشوب عدد من الصراعات المهلكة في العالم أو في تسوية تلك الصراعات. وهي لهذا السبب جديرة بالثناء الرفيع. ولا بد أيضا من الإشارة إلى أنه بالرغم من تلك الإنجازات، فإن حالات التوتر الحالية والمطلّة على الأفق في شرق آسيا، والتي يذكي أوارها بصفة خاصة انتشار أسلحة الدمار الشامل في شبه الجزيرة الكورية وخطر استعمال القوة المسلحة في مضيق تايوان، لا تشكل تهديدا فعليا لاستقرار هذه المنطقة وأمنها فحسب، بل للاستقرار والأمن في سائر العالم أيضا.

ويرى وفدي بشدة أن المجتمع الدولي يجب ألا يتجاهل حالات التوتر المذكورة. ويجب أن يكون اتخاذ مجلس الأمن مؤخرا لإجراء سريع فيما يتعلق باختبارات القذائف التسيارية الأخيرة على شبه الجزيرة الكورية نموذجا لما ينبغي أن يكون عليه تصرف المجتمع الدولي في حالة نشوء تهديد للسلام والأمن الدوليين. وبالمثل، يجب أن تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا للنزاع الجاري بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان، لأن ذلك النزاع ينطوي على احتمال أن يؤدي بالفعل إلى مواجهة مسلحة ما لم يجر التعامل معه بفعالية وكفاءة.

ومن الثابت في المحاضر أن وفدي يوجه اهتمام أعضاء الأمم المتحدة إلى هذه الأخطار الحقيقية، ولا سيما الترويع العسكري الذي يمارس من خلال نشر ٨٠٠ قذيفة تسيارية في الصين موجهة صوب تايوان ومن خلال إصدار الصين لما يسمى بقانون مكافحة الانفصال. والمفارقة في هذه الحالة هي أنه لا توجد آلية سياسية فعالة قائمة للإشراف على التدابير السلمية والوقائية التي تتخذ لتسوية هذا النزاع بصفة خاصة، بالرغم من مشاركة ٢٣ مليون نسمة في تايوان بشكل فعلي في التعاون الدولي. ومن المحقق أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تتخلى بتجاهل التهديد المذكور عن مسؤوليتها الجماعية فيما يتعلق بالسلام العالمي.

ونرى بشدة أن أعمال الترويع هذه المرتكبة ضد تايوان لا تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تتعارض أيضا مع الالتزامات الدولية بالسلام والأمن، بما فيها الوثيقة الختامية التي خرج بها القادة (القرار ١/٦٠) واعتمدتها هذه الجمعية في العام الماضي. فيجب على الأمم المتحدة أن تتدخل في الأمر وتكفل قيام حوار سلمي.

ونرى من الواضح أن للأمم المتحدة في تنفيذ دعوة القادة إلى تحقيق الأمن الجماعي والوقاية الفعالة دورا فعالا تضطلع به في العمل الإيجابي على تعزيز الثقة والاطمئنان والحوار السلمي بين الجهات صاحبة المصلحة. وهذا الخطر واقعي بالنسبة لشمال شرقي منطقة آسيا والمحيط الهادئ وللعالم بأسره. ومن ثم ندعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات

وقائية على وجه السرعة فيما يتعلق بمضيق تايوان من أجل الجميع.

السيدة كانيا (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييد ألمانيا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل فنلندا من فوره باسم الاتحاد الأوروبي.

وترحب ألمانيا، بوصفها بلدا له مصلحة خاصة في مسألة منع نشوب الصراعات، ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام الصادر مؤخرا عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891). فما زال المجتمع الدولي يواجه تحديات عديدة تجعل منع نشوب الصراعات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك فمن الضروري أن يؤخذ بنهج شامل إزاء منع نشوب الصراعات. ويلزم أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في زيادة تفصيل هذه المسألة. وقد أكدّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجددا التزامها بمنع نشوب الصراعات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقد في العام الماضي (القرار ١/٦٠).

وتتفق ألمانيا مع الأمين العام في أنه لمنع نشوب الصراعات المسلحة لا بد لنا من فهم أصولها والعمل على جعل العنف خيارا أقل منطقية. وتقع تلك المسؤولية بصفة أساسية على عاتق فرادى الدول، إذ يلزم أن تعزز قدراتها الوطنية للتصدي لعوامل الخطر الهيكلية. وعمليتا الحوار الوطني وبناء توافق الآراء مهمتان في هذا الصدد. ولكن الدول ليست وحدها في هذا الصدد: فالدعم الخارجي، بما فيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة، متاح في مجالات من قبيل بناء الديمقراطية والانتخابات وبناء القدرات الدستورية. كما تضطلع المنظمات الإقليمية أيضا بدور هام في ذلك.

والسلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون أمور شديدة التشابك. وسيسهم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في تقليص مصادر التوتر بشكل عام في البلدان النامية المعرضة للصراع، كما أن مما يسهم فيه مواصلة إعداد إطار معياري ودستوري أقوى وتطبيقه على الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، اطلعت ألمانيا باهتمام على اقتراح الأمين العام باستحداث ''مسؤولية منع'' بالتوازي مع مسؤولية الحماية، التي التزم قادة العالم بها في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٥. وقد دعمت حكومة ألمانيا الاتحادية، شأنها شأن كثير من الحكومات الأخرى، المؤتمر الدولي للشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة الذي انعقد هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وضم ممثلين للمجتمع المدني من أكثر من ١١٠ بلدان. وللمجتمع المدني دور هام يؤديه في منع نشوب الصراع المسلح. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تكثيف الحوار مع المجتمع المدني تأييدا كاملا.

وقد أبرز تقرير الأمين العام الضوء مرة أخرى أن مسألة منع نشوب الصراعات لا تزال بالغة الأهمية. ونحن نقف جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى، على أهبة الاستعداد للتعاون حتى يتسنى لنا المضي في استحداث ثقافة للوقاية ليس فقط داخل منظومة الأمم المتحدة وإنما بوجه عام. وفي هذا السياق فإن المقترحات التي ساقها الأمين العام جديرة بالنظر المتمعن فيها.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن ترحيبه بتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891)، وهو جدير منا بالثناء عليه. فالتقرير شامل ومفيد، لأنه يعرض مواطن القوة في المنظمة فضلا عما يوجد بها من فجوات ويحدد مسؤوليات الدول.

وكما جاء في التقرير، لا يزال منع نشوب الصراعات المسلحة هو المسؤولية الرئيسية للمنظمة. وترمي مداخلة وفدي إلى المساهمة في المناقشة التي دعا إليها الأمين العام لتعزيز إصرارنا على صون السلام الدولي. وتود جزر

سليمان أن تبدي ملاحظات عامة على التقرير قبل مناقشة بعض مسائل مختارة.

فيما يتعلق بمسألة أسباب الصراع، ترى جزر سليمان أن الكثير مما يحدده التقرير بوصفه أسبابا جذرية منهجية للصراع، كالاتجار بالأسلحة الصغيرة وضعف الإدارة وسوء السياسات العامة ونقص الخدمات الصحية وما إلى ذلك، هي أسباب ثانوية للصراع. أما السبب الرئيسي للصراع فيرتبط بالتنمية؛ ومؤداه أن العالم مقسم بين من يملكون ومن لا يملكون.

والبلدان الواقعة على هامش النظام الدولي، ولا سيما أقل البلدان نموا، هي أشد البلدان تعرضا للمخاطر الأمنية. ولا تزال تلك البلدان تواجه صعوبات في المشاركة على نحو كامل في العالم الآخذ بأسباب العولمة. فالحكم الرشيد والنظم الصحية الملائمة والتعليم الأفضل كلها تتكلف نقودا. ويتفق وفدي مع ما جاء في التقرير من أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول ذات السيادة. ولكن الدول لا تستطيع أن تساعد نفسها ما لم يبذل جهد متضافر على الصعيد العالمي لإيجاد نظام اقتصادي عادل ومنصف. ووقف جولة الدوحة يحدث مزيدا من الضرر ويحافظ على الفجوة الهيكلية بين الشمال والجنوب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كابرال (غينيا - بيساو).

إن جزر سليمان ترحب بمختلف الآليات الدولية المتاحة لمساعدة البلدان - و خاصة تلك الخارجة من الصراع - لا سيما لجنة بناء السلام، التي أنشئت لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على عدم السقوط مجددا فيه. وتتطلع جزر سليمان إلى توصيات لجنة بناء السلام بشأن هذه المسألة، كما دعا إلى ذلك الأمين العام، وإلى استخدام الأموال، لا سيما أموال صندوق الديمقراطية، لتعزيز الحكم الرشيد وردم الهوة بين أنظمتنا السياسية وشعوبنا.

وفي ما يتعلق بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تأمل جزر سليمان أن يستطيع الصندوق العالمي لمكافحة الفيروس/الإيدز والسل والملاريا التصدي للتهديدات، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، لأن جميع المخاطر تبدأ صغيرة. وفي حالتنا، تشكل التهديدات الصغيرة لعنة مما يعني أن التهديدات تزداد حجما وتتسع نطاقا بإيلائها أدنى قدر من الاهتمام. ويجب أن نتفادى ذلك، وأن نستثمر في جهود منع جميع التهديدات من التزايد.

والمحزن أنه لم تراع اقتراحات منطقة المحيط الهادئ، رغم ما قدمت منظمتنا الحكومية الدولية الإقليمية، المتمثلة في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ، من عروض. ويأمل وفد بلدي أن تعيد السلطات المسؤولة النظر في الاقتراح على ضوء تقرير الأمين العام.

ويساور وفد بلدي قلق إزاء حقيقة أن منظمتنا لم تُعر أي اهتمام لبعض التهديدات. فقد استرعت الدول الأعضاء انتباه هيئتنا إلى تزايد التهديد في منطقة شرق آسيا، خاصة في ما يتعلق بمضيق تايوان. ولسوء الطالع، ليس هناك، حتى اليوم، أي آلية إقليمية أو دولية يمكنها احتواء ذلك التهديد.

وفي ذلك الصدد، تؤيد جزر سليمان الاقتراح الوارد في التقرير بشأن مناقشة الجمعية العامة مثل هذه التهديدات. ولا يتمثل الهدف المنشود في مساعدة مختلف إدارات الأمم المتحدة على تحليل مستويات التهديدات القائمة فحسب، بل وضع مثل هذه التهديدات في منظورها المناسب أيضا، مما يتيح لمكتب الأمين العام الحصول على معلومات مباشرة، وإشراك الحكومات وأصحاب المصلحة في العملية، وتشجيع

الدول الأعضاء على الوفاء بواجباتها، بموجب الميثاق، في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وتأمل جزر سليمان، أيضا، أن تحظى أساليب عمل مجلس الأمن والتوسيع المقترح للمجلس بالقدر ذاته من الاهتمام، لأن المجلس هو الجهاز الرئيسي الذي أُنيطت به مسؤولية صون السلم الدولي.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يختتم بيانه بالإعراب مرة أخرى عن الترحيب بالتقرير ومضمونه، والتأكيد للسيد إلياسون التزام جزر سليمان ودعمها للمساهمة الإيجابية في الجهود الرامية إلى جعل العالم أكثر أمنا وخاليا من التهديدات الهيكلية.

السيد تشيم (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): أود الإعراب عن تقديري البالغ للرئيس إلياسون على عقده هذه الجلسة العامة المهمة بغية اعتماد مشروع قرار قصير وإجرائي للإحاطة علما بتقرير الأمين العام المرحلي (A/60/891) عن منع نشوب الصراعات المسلحة، كي يكون التقرير، الذي يتضمن اقتراحات الأمين العام وتوصياته الإستراتيجية موضوع مناقشة حية في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

يقدر وفد بلدي تماما ما بذله الأمين العام من جهود مضنية لإعداد هذا التقرير الهام، الذي يعتبر ثمرة مشاورات واسعة النطاق مع وكالات الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة، والذي يتضمن تحليلا دقيقا لما جمع من معلومات. ويرى وفد بلدي، في المقام الأول، أن الجزء الخاص بالتحليل العام – وخاصة ما يتعلق بمصادر الصراعات وتحسين البنى التحتية للسلام، ضمن أمور أخرى –، رغم أنه ليس شاملا في طبيعته، فإنه يتيح لنا إمعان النظر بصورة أفضل في التنسيق بين فرادى الدول الأعضاء والتزاماتها بزيادة فاعلية عملها لمنع نشوب الصراعات مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من البلدان مقرا لها. ويؤمن وفد بلدي، أيضا، بأنه يسعنا تحقيق أهدافنا المشتركة بالإرادة السياسية الوطنية الحقيقية والتعاون الإقليمي.

إن كمبوديا، بوصفها بلدا خارجا من فترة طويلة من الصراع، والحرب، والإبادة الجماعية، تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانها العميق لما بذله المجتمع الدولي والأمم المتحدة من جهود متسقة وسخية لإعادة وضع البلد على سكة الاستقرار السياسي، والأمن، والتنمية المستدامة، والسلام، وبالتالي، منع الوقوع من جديد في الصراع غير المرغوب فيه.

ويؤيد وفد بلدي اعتماد مشروع القرار القصير والإجرائي الذي أعده الرئيس. وإني واثق من أن مشروع القرار سيحظى بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويجد وفد بلدي أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام مفيدة جدا، وسنحيلها على عاصمتنا بغية دراستها، لا سيما الأجزاء المتعلقة بالآثار المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤمن وفد بلدي بأنه يجب تقديم تلك التوصيات للمناقشة النشطة خلال الدورة الحادية والستين القادمة للجمعية العامة.

ويتفق وفد بلدي مع الأمين العام على أنه كانت هناك هوة بين الخطب البلاغية والواقع. وباعتراف الجميع، لم يكن أداء الأمم المتحدة حتى الآن مرضيا للدول الأعضاء في ما يتعلق بالجهود المبذولة لمنع نشوب ما شهدناه من صراعات مسلحة في إطار التطورات الجارية في مختلف أنحاء العالم، التي خلّفت مقتل عدد كبير من الناس، مدنيين وأفراد عسكريين، على السواء.

ويسعد وفد بلدي كثيرا التوافق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في الفريق العامل المخصص هذا الأسبوع، لاعتماد التقرير ومشروع القرار بشأن تنشيط الجمعية العامة الذي سيُوصى باعتماده في الجمعية لاحقا. إن تنشيط الجمعية العامة سيساعد قطعا على تحسين فعالية الأمم المتحدة في الوفاء بواجبها لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أشيد بالسيد إلياسون على تنظيمه هذه الجلسة لمناقشة تقرير الأمين العام، السيد كوفي عنان، عن منع نشوب الصراعات المسلحة. وأود أيضا أن أحيي بحرارة الأمين العام على تقريره الممتاز. فالتقرير يأتي في أنسب وقت. وهو يضاف إلى ما بذله الأمين العام من جهود شخصية ودؤوبة لإحلال السلام في مناطق مضطربة في العالم.

ويبدي التقرير فهماً واضحاً لما يجب القيام به على مختلف الصعد – الوطنية، والإقليمية، والدولية – للتصدي للتحديات في مجالي السلم والأمن.

فعلى الصعيد الوطني، نحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى، قولا وفعلا إلى تطبيق مبادئ الشفافية والشمولية في إدارة شؤون الحكم. وتؤمن نيجيريا بأن هذا سيساعد على تعزيز ثقة السكان ودعم المجتمع الدولي. ويجب أن يظل هدفنا المتمثل في القضاء على الفقر، بتوفير عمل بأجر لجحافل الشباب، المرتكز الأساسي لعملنا الوطني. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا التغلب على آفة الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، التي تشكل مجموعة أمراض قاتلة تهدد القطاع المنتج لاقتصادات العديد من البلدان النامية، بما فيها تلك الموجودة في أفريقيا. والأهم من ذلك، علينا الإسراع في وضع حد للصراعات المسلحة الراهنة لتمكين دولنا من تعزيز استقرارها والشروع في تنمية ذات مغزى.

لقد قام الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإطلاق مبادرات مختلفة لحل الصراعات الحالية ومنع نشوب صراعات جديدة. ويوجد الآن التزام دائم من جانب بلداننا فيما يتعلق بحالات الصراع هذه من خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وكذلك الآليات دون الإقليمية المشابهة. وستظل هذه المبادرات والجهود تتطلب الفهم والدعم من شركائنا. ومما يبعث الاطمئنان أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ٦٠/١) تتضمن مقررات واسعة الأثر أصدرها قادة العالم في هذا الصدد. ولا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية الحاجة إلى تنفيذ تلك القرارات بإخلاص نظرا لأثرها على النمو والتنمية في أفريقيا.

وأود أن أحدد بعض العناصر الرئيسية في هذا المجال. لقد ظل الفقر دائما مصدرا تتغذى منه معظم الصراعات المسلحة. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي التزامه بمعالجة أسواق البلدان النامية فيما يتعلق بمسألة اختلالات الميزان التجاري وبطالة الشباب. وهناك برامج وطنية مختلفة تستحق الدعم المتواصل مثل الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية التي وضعتها الحكومة النيجيرية، بصفتها برنامجا ناشئا من البيئة المحلية، تلبي احتياجات وتطلعات الشعب النيجيري الخاصة. ودعم المجتمع الدولي من شأنه خلق موقف إيجابي ليس تجاه الحكومة الوطنية فحسب، ولكن أيضا تجاه الأمم المتحدة.

لقد أثبتت أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والملاريا، والسل، وغيرها من الأمراض المعدية، أنها تشكل تهديدا خطيرا لبقاء معظم الاقتصادات الأفريقية. والجهود المتواصلة

المنسقة بين الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وكذلك المجتمع المدني، ستكون ذات قيمة لا تقدر بثمن في هذا الخصوص.

فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشكل سهولة الحصول عليها عائقا أمام الحوار في حالات الصراع وهي الآن تمثل سوط عذاب حقيقي في أفريقيا وفي معظم أجزاء العالم النامي. دعونا نتجنب ملاحقة المكاسب الوطنية والمصالح التجارية لنواجه هذه المشكلة الرئيسية. إن إخفاقاتنا السابقة في الوصول إلى قرارات لا يجب أن تثنينا عن مواجهة التحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفيما يخص تعزيز مؤسسات الحكم، يجب ألا نتخلى عن التزامنا بإقامة العدالة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وكذلك إدارة الموارد الوطنية بكفاءة ونحن نعتقد أن تلك الإجراءات ستقوي الثقة في الحكم وتدعم رغبة السكان في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية. ولكن يجب كذلك أن نتحرك بنشاط لنشر الإدارة الرشيدة في المؤسسات الدولية.

فيما يتعلق بتسوية النزاعات الحالية، كما أظهر مثال نيجيريا والكاميرون بجلاء شديد أن حل النزاعات الحدودية بالطرق السلمية يمكن أن يقوي الصداقة والتفاهم بين الأمم وأن يخلق مناخا يؤدي إلى الاستقرار والتنمية. ونحن لا نستخف بالتحديات الموجودة ولكن إظهار العزيمة السياسية اللازمة يمكننا من تخطي تلك المشاكل.

أود أن أختم بياني بالإشارة باختصار إلى آخر مبعوث مكوكي للأمين العام إلى الشرق الأوسط. إن نجاح الزيارة حتى الآن يشهد على الأهمية التي يجب أن تضعها منظمتنا للإجراءات الوقائية. ونحن نشيد بالأمين العام على تلك الجهود التي تعيد من جديد ثقة وأمل شعوب العالم في منظمتنا. وهذا سوف يصبح أكثر وضوحا عندما نستثمر، كما يجب علينا، في هذا المجال لنجعل عالمنا مكانا أفضل.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): إن وفدي يود أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع بهذه الأهمية. ونحن نأمل أن يسهم حديثنا اليوم في تعزيز مجهوداتنا الجماعية لمكافحة بلوى الصراعات المسلحة. ورغم أن عدد الصراعات المسلحة على مستوى العالم يتجه إلى الانخفاض عموما فإن الاضطرابات والشكوك تتزايد. وهذه أفضل الأوقات للبعض ولكنه أسوأها لآخرين. إن المأساة الأخيرة التي حلت بلبنان والتأخير المؤلم من مجلس الأمن في الوصول إلى اتفاق لإنهاء الأعمال العدائية – الذي دفع الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال ثمنا باهظا له – يذكرنا بضرورة تقوية المعايير العالمية التي يمكن أن تنمي ثقافة حقيقية لاحترام الحياة الإنسانية والتعايش المشترك والسلام.

إن الأمين العام يتحدث بلسان الكثيرين عندما يقول إن هناك فجوة غير مقبولة بين الحديث المنمق وبين الواقع. وبالنظر إلى شتى الصراعات المميتة في التاريخ الحديث، والتوترات المتزايدة بين مختلف مناطق العالم، من المهم للغاية أن نحاول العمل معا من خلال الاحترام المتبادل والمساواة.

وترى إندونيسيا أن العمل الجماعي يجب أن يكون على رأس جهودنا لمنع نشوب الصراعات فيما بين الدول. والمصالح المشتركة والشراكات الدولية يمكن أن يكون لها أثر ملموس على الحل السلمي للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن يشكل الميثاق ومبادئ القانون الدولي دليلنا في هذا الصدد. وبالتالي ينبغي للأمم المتحدة – محفلنا الرئيسي المتعدد الأطراف – أن تكون المحفل الرئيسي لمعالجة هذه المسألة ويجب تعزيز دور الأمم المتحدة، بما في ذلك من

خلال التدخلات الفعالة في الوقت المناسب، وذلك حتى تتمكن من إيجاد مخارج سلمية من حالات المواجهات.

إن المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية تتمثل في اعتماد الاستراتيجيات والخطط التي تعتبرها أكثر فعالية لضمان أن يعم السلم في أوطانها. ويجب على الأمم المتحدة والكيانات الدولية الأخرى ذات الشأن أن تدعم بصورة خاصة بناء المقدرة لدى تلك الدول المعرضة لخطر النزاع.

ويرحب وفدي ترحيبا كبيرا بتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891). ومن دواعي سرورنا أن مجالا ثالثا مهما للعمل، وهو مجال المنع المنهجي، قد أدخل بعد مفهومي المنع الهيكلي والمنع العملي الواردين في تقرير عام ٢٠٠١ عن نفس الموضوع (A/55/985). ونحن نؤمن بأن التركيز على المستوى المنهجي حيث تُعالج كل العناصر الأساسية – يمكن المجتمع الدولي من أن يكون أكثر فاعلية في صياغة وتنفيذ القرارات التي تؤدي إلى السلام الدائم.

بالطبع، إن الإجراءات المنهجية المتفق عليها، مثل تلك الخاصة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومعالجة التدهور البيئي وتشجيع المسؤولية الاجتماعية الجماعية في الصناعات المعروف عنها أنها تغذي الصراعات، يمكن أن تساعد على تعزيز السلام العالمي. نحن نرى أن التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هام للغاية في إنهاء الظلم المنهجي – بالنسبة للكثيرين – والذي يظل العائق الرئيسي الذي يحول دون خروجهم من الفقر. وإن وسائل مثل التجارة القائمة على أساس نظام تجاري دولي عادل ويكفل المساواة، يمكن أن تؤدي إلى دورات ثابتة لتوليد الدخل، وبالتالي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفقراء. والطريقة المثلى للوقاية من الصراع هي إبعاد العناصر السلبية التي يمكن أن تكون بمثابة حاضنة للصراع.

ويجب التعامل مع مفهوم مسؤولية الحماية بحذر شديد، آخذين في الحسبان سيادة ومساواة جميع الدول. ويعارض وفدي تهديد الشعوب أو الجماعات أو الدول من قبل الآخرين، ويرى أن ذلك تدبير يأتي بنتائج عكسية. وبينما ندرك أن الجزاءات قد تكون مطلوبة في بعض الظروف الاستثنائية، نعتقد أنه ينبغي ممارسة أقصى درجات الحذر في هذا الصدد. ونعتقد أيضا أنه لا يجوز ربط المعونة بأية مشروطيات. فالشراكات الفعالة التي تخدم التنمية هي تلك القائمة على الفهم المتبادل والثقة والاحترام والمساءلة فيما بين جميع الأطراف.

وإندونيسيا، بصفتها عضوا في لجنة بناء السلام، تود أن تعمل بنشاط مع غيرها لمحاولة ملء الثغرات التي تشوب النظام الدولي لبناء السلام. ونحن بحاجة إلى تنفيذ استراتيجيات متماسكة ومتكاملة لبناء السلام، تعالج القضايا ذات الصلة بالصراعات في كليتها.

ختاما، نود التأكيد مجددا على دعمنا التام لكل من يسعون إلى اتخاذ خطوات ملموسة تستند إلى المبادئ الدولية للعدالة والحوار والتعاون، لحسم الصراعات بطريقة شاملة، مع إعطاء الأولوية لإزالة الأسباب الجذرية للمظالم.

السيد سيفيبيا سوموثا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الأمين العام ومعاونيه على صياغة التقرير المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891) المعروض علينا في هذه الجلسة. وتلك الوثيقة تلبي حاجة ماسة في عالم اليوم، لأن منع نشوب الصراعات يمثل أحد الالتزامات الرئيسية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. والمسؤولية الرئيسية عن هذا المنع تقع على عاتق الحكومات الوطنية، خاصة وأن منع نشوب صراع ما يفضل دائما على النواح من عواقبه فيما بعد.

يبرز الأمين العام في تقريره التقدم المعياري والسياسي والمؤسسي الذي تم إحرازه في هذا المجال. ومنذ عام ٢٠٠١، وهو تاريخ صدور تقريره الأول عن هذا الموضوع (A/55/985)، اتخذت هيئات الأمم المتحدة قرارات شتى، من بينها قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن تعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، وفي أفريقيا بصفة خاصة. ويبين التقرير أيضا أنه إذا أردنا منع نشوب الصراعات، فلا بد من أن نفهم مصادرها ونسعى إلى جعل العنف خيارا لا يمكن قبوله، وألا نتجاهل جوانب الظلم أو الدوافع الأساسية التي تقود الناس إلى حمل السلاح. وإضافة إلى ذلك، يرى أن العنف يعثر على أتباعه عندما لا يكون أمام البشر بدائل أخرى، ويشعرون بأنهم لا يملكون صوتا مسموعا، الأمر الذي يواجهنا بالتحدي المزدوج المتمثل في معالجة أو إزالة التوتر الذي يخيم على المجتمع، وتعزيز المؤسسات التي تمنحه القدرة على تحويل الصراعات نحو مسارات غير عنيفة، وفتح مجالات للحوار.

ويذكرنا التقرير بالفرق بين المنع الهيكلي والمنع العملي، ويستحدث مفهوم المنع المنظم الذي يشير إلى تدابير تستهدف معالجة المخاطر العالمية التي تهدد بنشوب صراعات تتجاوز نطاق دول بعينها. وهناك فقرات وفصول مختلفة تتعلق بدور الأمم المتحدة والأمين العام والمجتمع الدولي بصفة عامة، في مجال منع نشوب الصراعات. وفي أقسام مختلفة، يسلط الضوء على أمثلة محددة مثل التدابير المنهجية والهيكلية والعملية الرامية إلى تحييد مصادر التوتر.

وبعض الأمثلة التي تم الاستشهاد بها توجد في منطقة الأمريكتين، بما في ذلك الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الذي اعتمده منظمة الدول الأمريكية، والذي يرسي حجر الأساس للتعايش السلمي بين الدول الديمقراطية الأعضاء. وبالمثل، يشير التقرير إلى إبداء دول أمريكا الوسطى التزامها المتين بسيادة القانون ومنع نشوب الصراعات، عن طريق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمساعدتها على حل صراعاتها، وبالذات الصراعات الطويلة الأمد التي يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة دون الإقليمية، ما لم تتم معالجتها على نحو سلمي ومنهجي.

وتشترك نيكاراغوا حاليا في ثلاث محاكمات معروضة على محكمة العدل الدولية؛ تتعلق اثنتان منها بحدود البلد البحرية. ولا بد من التركيز هنا بأن لتلك المحكمة ولاية قضائية على جميع القضايا التي تعرضها عليها الدول بخصوص المسائل المتصلة بالمنع، والتي يشملها ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات والاتفاقيات السارية في الوقت الراهن.

ومن الجدير بالذكر أنه في الجزء الذي يتناول تدفقات المخدرات غير المشروعة، يُشار أيضا إلى منطقتنا، منطقة أمريكا الوسطى، باعتبارها إحدى المناطق التي ستظل تعاني من ذلك الشر بسبب الافتقار إلى عمل متضافر على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ونعتقد أن التقرير يخطئ في هذا الصدد لعدم إبرازه الجهود التي تبذلها منطقة البلدان الأمريكية من خلال اتفاقات وخدمات منظمة الدول الأمريكية، بما في ذلك لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، بصفتها جزءا من الأمانة الدائمة لمعاهدة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، وتنفيذ الاتفاقية التأسيسية للجنة الدائمة لأمريكا الوسطى للقضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها واستهلاكها واستعمالها بشكل غير مشروع. وحقيقة الأمر أنه في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، صادرت الشرطة الوطنية في بلد واحد من المنطقة دون الإقليمية – وهو بلدي نيكاراغوا — ١٣ ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين تزيد قيمتها على ٢٢٥ مليون دولار في سوق المخدرات.

وسهو آخر لاحظناه في التقرير، وهو عدم إبراز دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في

هذا المجال – وخصوصا في الجداول التقييمية التي تظهر في آخره، والتي لا يُشار فيها إلى اليونسكو إلا في سياق الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومنذ عقد التسعينيات ما فتئت اليونسكو ترعى مختلف الدراسات والحلقات الدراسية بشأن هذا الموضوع مع من يسمون مشجعي السلام في هذه المنطقة. ويجدر كذلك التنويه بالدور الذي تضطلع به اليونسكو في مجال منع نشوب الصراعات, وفقا للقرار ٥٣/٢٤٣ – إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يسترعي الانتباه إلى الحالة في شرق آسيا حيث تتسبب مشكلتان في زيادة التوتر. إحداهما مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ولكن الأخرى تساويها أو تزيد عنها في الأهمية، لأن أحد البلدان المعنية يملك أسلحة نووية ولديه مئات القذائف الموجهة ضد بلد آخر في مضيق تايوان. الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية ذات أبعاد لا يمكن تصورها. وهذه المشكلة ليست ضمن القضايا المطروحة للبحث أمام هذه الهيئة العالمية. ومن دواعي القلق الشديد، بالنسبة لوفد بلادي، أنه لا الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي قد اتخذ بشأنها التدابير الوقائية التي نعتقد أنه يلزم اتخاذها بصورة عاجلة بسبب التهديد الذي تنطوي عليه.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرنا للأمين العام، على تقريره المرحلي عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891). لقد انقضت خمس سنوات منذ إصداره التقرير الأول، في ٢٠٠١، وثلاث سنوات منذ اتخاذ القرار ٥٧/٣٣٧.

ومناقشتنا اليوم بشأن تقرير الأمين العام تأتي في وقتها المناسب تماما، بينما نواصل الانخراط في متابعة الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١٩). ونلاحظ أن التقرير يحلل تدابير هيكلية وعملية فضلا عن تدابير منهجية، لمنع نشوب الصراعات. ولا ريب في أن ذلك التحليل سيساعد على تعميق مناقشاتنا بشأن هذه المسألة، وإلقاء الضوء على الجهود التي ينبغي أن تبذلها الدول الأعضاء في المستقبل. هذا التحليل بدون شك سوف يعمق مناقشاتنا حول هذا الموضوع وسوف يلقي الضوء أيضا على المجهودات المستقبلية التي يجب أن تبذلها الدول الأعضاء.

ونحن نشعر بأن مفهوم منع نشوب الصراعات قد ترسخ تماما. فقد كان هو المفهوم الهادي في مناقشاتنا بشأن الصراعات وأوضاع ما بعد الصراع وقادنا إلى صياغة مفهومي بناء السلام وتوطيد السلام. ونرى أن التزامنا بتعزيز ''ثقافة الوقاية'' على نحو ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ كان إنجازا مهما. وفي نفس الوقت، لكي ننجح نحتاج إلى اتباع تدابير عملية وملموسة تأخذ في الحسبان المتطلبات الحقيقية على الأرض. وغني عن البيان أن هذه التدابير تحتاج إلى تقييم دقيق للمميزات الخاصة بكل حالة صراع.

وقد ظلت حكومة اليابان تقول بضرورة اتباع نهج شامل لمنع نشوب الصراعات وذلك بدمج التدابير الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وترى اليابان أن منع نشوب الصراعات عامل مهم في تحقيق الأمن الإنساني، وقد اعتمد كعنصر أساسي في سياسة اليابان الخارجية وسياستها لتقديم المساعدات الإنمائية.

وأحد العناصر المهمة في نهج اليابان الشامل هو الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي القمة الآسيوية الأفريقية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تعهد رئيس الوزراء كويزومي بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا خلال السنوات الثلاث القادمة. وفي قمة غلينيغلز لمجموعة الثمانية

التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٥، أعلن رئيس الوزراء عن عزم اليابان زيادة حجم مساعداتها الإنمائية الرسمية خلال الأعوام الخمسة المقبلة لتصبح أكثر ١٠ بلايين دولار من حجم المساعدات في عام ٢٠٠٤. وظلت اليابان أيضا تقدم المساعدة لتوطيد السلام وبناء الأمة في يوغوسلافيا السابقة وكمبوديا وتيمور - ليشتي وأفغانستان والعراق وسري لانكا، بالإضافة إلى عدد من الدول الأفريقية.

إن الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الوحيدة الدولية حقا في العالم تؤدي دورا بالغ الأهمية بوضعها تدابير عملية لمنع تصعيد الصراعات. وكما ذكر في الوثيقة الختامية، ينبغي تعزيز مقدرة الأمم المتحدة على التوسط. وإنشاء وحدة لدعم الوساطة من شأنه أن يعزز دور المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، وأن يؤدي إلى دعم إضافي لجهودات الوساطة هذه.

ويجب أن نعترف في نفس الوقت بحقيقة أن المنظمات الإقليمية تلعب دورا متزايد الأهمية في مجالي الوقاية من النزاع والتوسط. ولا شك أن التدابير التي يمكن اتخاذها يجب أن تأخذ في الحسبان المميزات الخاصة لكل دولة ولكل إقليم. لذلك يجب أن تتعاون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة وأن تعمل بطريقة متكاملة. ويمثل اتفاق السلام في دارفور مثالا جيدا لهذا التعاون. إذ أن الاتحاد الأفريقي، بقيادة رئيسي نيجيريا والكونغو إلى جانب السيد كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، قد اضطلعوا بدور هام للغاية في المفاوضات. ونحن نشيد بالدور الذي قام به الاتحاد الأفريقي.

وفي الأقاليم الأخرى كانت جهود الوساطة التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية واللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمات إقليمية أخرى، جهودا مفيدة قوبلت بالترحيب. وتلك الجهود الإقليمية القائمة على روح الطابع المحلي لعملية منع نشوب الصراعات تستحق دعم المجتمع الدولي. ويمكن لمجلس الأمن إكمال تلك الجهود بإرسال بعثات مجلس الأمن وإنفاذ العقوبات الاقتصادية وغيرها من التدابير. واليابان، من جانبها، ستواصل دعم هذه الجهود الإقليمية بإجراءات مثل توفير التمويل للأمانة العامة للجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإرسال وسطائها إلى ليبريا.

يقال إن نصف الصراعات المسلحة تنتكس وتعود إلى صراع عنيف خلال خمس سنوات من إبرام اتفاقات السلام. ومن الواضح أن علينا أن نفعل الكثير لمنع عودة النزاع. وأن إنشاء لجنة بناء السلام يمنحنا بعض الأمل في هذا الصدد. ونعتقد أن لجنة بناء السلام ستستفيد من المعرفة المباشرة لما يجري على الأرض. وهذه المعلومات يمكن أن توفرها اللجان الميدانية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجماعات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وتلك المعلومات بالإضافة إلى الخطط الوطنية القائمة على أساس الملكية ستشكل الأساس لتحديد التدابير المناسبة لتوطيد السلام بشكل دائم.

أخيرا، نظرا لأهمية هذا البند من جدول الأعمال، يعرب وفدي عن تأييده للاقتراح الذي يقضي بتضمينه في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وحيث إنه لم تجر مناقشة جوهرية لهذا الموضوع منذ فترة، نأمل أن تكون مناقشاتنا المقبلة ذات منحى عملي أكثر.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي أن تتاح له هذه الفرصة لنفكر معا في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن هذا الموضوع الهام المتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نرحب بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية لتعزيز الحوار وذلك بتقديم مشروع هذا التقرير.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ حث رؤساء الدول والحكومات الأمم المتحدة على التحول من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة التنبؤ بالصراع المسلح والوقاية منه. ويعكس تقرير الأمين العام التقدم الذي تم في هذا المجال. ونحن مقتنعون بأن ثقافة الوقاية موجودة في لب منظومة الأمم المتحدة، وأنها أصبحت هدفا في حد ذاتها كجزء من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وتقرير الأمين العام جدير بالاعتبار ليس لنهجه الشامل فحسب، بل أيضا، وهذا أمر هام للغاية، بسبب الجهود المبذولة في التقرير لتهذيب الأدوات المفاهيمية المستعملة للتحليل والعمل في هذا المجال.

يفحص التقرير العمل الوقائي على ثلاثة مستويات – المنهجي والهيكلي والعملي – بما يعكس أحدث الطرق الأكاديمية في التفكير. وتوفر الرؤية المتكاملة الواردة في التقرير عملا متزامنا ومنسجما يأخذ في الحسبان بقدر كبير كل أبعاد الظروف المحيطة، والعناصر المساعدة على انفجار النزاعات المسلحة واستطالة أمدها. والتحليل الوارد في التقرير ينص أيضا على سلسلة من الإجراءات المؤدية إلى تطوير التعاون الموجه إلى تعبئة القدرات في إطار الالتزام العام بمواجهة التحديات في مجال الوقاية.

إن منع نشوب الصراعات المسلحة يُفهم الآن فهما جيدا باعتباره المسؤولية الأساسية للحكومات، وهي مسؤولية يجب مواجهتها على المستويين الفردي والجماعي في سياق تعزيز إدارة ديمقراطية واقتصادية أكثر فعالية على المستويين الوطني والدولي. المبادرات المتخذة بنفس الروح لتحويل المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أمر واقع للحد من خطر الصراع المسلح يمثل ردا إيجابيا على السؤال الهام المتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ونتائجه المعروفة، في جملة أمور.

وقد أخذ وفدي علما على نحو خاص بأهمية النداء الموجه لمساهمة الدول في الأطر التنظيمية الدولية. ويجب ألا ننظر إلى الصكوك الدولية باعتبارها آلية تحد من عمل الحكومات، بل كوسائل للتعاون والتضامن، وتعزز المثل والقيم التي تشاركهم فيها الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ومن جهة أخرى، ينبغي إنشاء شبكات للمساعدة والتعاون المتبادلين لتيسير تنفيذ تلك الآليات وتعزيز نشر الممارسات الجيدة في هذا المجال. وفي جملة أمور، سيزيد ذلك من إمكانية إقامة علاقات أوثق بين مجتمع الديمقراطيات وحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ولقد أحرز تعزيز آليات التسوية السلمية للنزاعات تقدماً كبيراً – لاسيما في أفريقيا – في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميدان السلم والأمن الدوليين. ونحن نعتبر اقتراح الأمين العام بأن تنشأ في إطار الأمانة العامة وحدة لتركيز المعارف المكتسبة في مجال منع الصراعات المسلحة مبادرة جديرة بالاهتمام حقاً. ونأمل أن يبدأ تشغيل تلك الآلية في أقرب وقت ممكن. ونوافق على ما ذكره الأمين العام بشأن الدور البالغ الأهمية الذي ستضطلع به هذه الآلية في وضع استراتيجيات متكاملة لمنع نشوب الصراعات المسلحة، كما دعا إلى ذلك رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن لدى اعتمادهم القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) خلال الاجتماع رفيع المستوى المعقود في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

إن تعزيز فعالية الوظائف التي يضطلع بها الأمين العام في تنفيذه للتدابير الوقائية – لاسيما الدبلوماسية الوقائية – يتطلب اتخاذ خطوات من أجل زيادة القدرة التحليلية للأمانة العامة. وينبغي أيضاً أن يكون بمقدور الأمين العام أن يعول على مجموعة من الأشخاص البارزين ممن تتوافر لديهم سلطة أخلاقية معترف بها لتوجيه ودعم مساعيه الحميدة. وهذا يحتاج إلى تعبئة موارد بشرية كافية من أجل متابعة منتظمة

للتطورات السياسية في مختلف أنحاء العالم التي تكون عرضة لاندلاع صراعات مسلحة.

وينبغي لنا أن نعول على الآليات الإقليمية ودون الإقليمية للإنذار المبكر، أينما وجدت. ومن الأهمية بمكان إقامة اتصالات فعالة في هذا الصدد، الأمر الذي يعزز المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، ينبغي لنا أيضاً دراسة مبدأ الدبلوماسية الوقائية وإمكانية اللجوء على نحو متزايد إلى إيفاد بعثات سياسية خاصة. وبالمثل، من الأهمية بمكان أن يتم إنشاء آلية أكثر انتظاماً لعمل الأمم المتحدة بغية تعزيز الحوار بشأن منع الصراعات المسلحة.

ونحن نؤيد مبدأ إضفاء الطابع الرسمي على فريق الأصدقاء المعني بمنع الصراعات. ويرى وفدي أن جعل الحوار أكثر رسمية وانتظاماً مطلب ينبثق عن إدراك لجدوى منع الصراع المسلح. إنها مسألة إنقاذ أرواح بشرية. وينبغي توسيع دائرة الحوار لتشمل كل الأطراف المعنية بأنشطة الوقاية داخل منظومة الأمم المتحدة لأن ذلك سيحقق ترابطاً أكبر بين الجهات الفاعلة المختلفة التي تعمل على مختلف مستويات المشاركة والمسؤولية.

ونرى أن من الأهمية تعبئة موارد مالية كافية لتطوير آليات الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات. ووفدي يؤيد تماماً الاقتراح بتخصيص نسبة ٢ في المائة من ميزانية حفظ السلام لمنع الصراعات المسلحة. وينبغي النظر في هذا الاقتراح خلال مناقشات الميزانية التي ستعقد إبان الدورة الحادية والستين.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة زيادة موارد صندوق الأمين العام لمساعدة البلدان النامية التي تحيل نزاعاتها إلى محكمة العدل الدولية لما يترتب على ذلك من تكاليف وأعباء.

ووفدي يرى أن مسألة منع الصراعات المسلحة ينبغي أن تبقى على جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة كيما يتسنى لنا مواصلة النظر في اقتراحات وتوصيات الأمين العام في سياق التقارير الأخرى التي نشرت مؤخراً بشأن مسائل ذات صلة، مثل التقرير (A/61/204) المتعلق بتنفيذ القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميدان السلم والأمن الدوليين والتقارير بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي الختام، يود وفدي أن يشيد بالأمين العام على جهوده الدؤوبة للنهوض بمنع الصراع المسلح. كما نود أن نشيد بزملائه على كل مستويات المسؤولية، وجميع الخبراء الأكاديميين المعنيين بمناقشة هذه المسألة ومعالجتها، والذين عملوا بجد من أجل إعداد هذا التقرير ووضعه في صورته النهائية.

السيد لي جنهوا (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الأخير (A/60/891) بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. والصين، شأنها شأن سائر الدول الأعضاء، تولي أهمية كبيرة لمسألة منع نشوب الصراعات المسلحة. ونقدر حق التقدير دور الأمم المتحدة المستمر في هذا المضمار. ونظراً لشمولية تقرير الأمين العام وأهميته، تحتاج جميع الوفود إلى مزيد من الوقت لدراسته. ولذلك، تؤيد الصين رأي رئيس الجمعية العامة بأن تواصل الجمعية دراسة هذا الأمر في دورتها القادمة.

ومن المؤسف أن قلة من البلدان أثارت مسألة مضيق تايوان في بياناتها. وإنني أتساءل إن كانت قد فعلت ذلك بتحريض من الآخرين أو انطلاقاً من مخططات أخرى. ويود الوفد الصيني أن يؤكد على أنه لا توجد غير صين واحدة في العالم وأن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية.

وفي عام ١٩٧١، خلال الدورة السادسة والعشرين، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، الذي يتضمن أحكاماً واضحة في هذا الشأن. وهذا يمثل توافق آراء واسع بين الأغلبية الساحقة من البلدان التي يضمها المجتمع الدولي. وأود أن أؤكد أن موضوع تايوان مسألة داخلية صينية بحتة لا علاقة لها بأي حال من الأحوال بمسألة منع نشوب الصراعات المسلحة.

وقد أشارت بلدان عديدة في بياناتها أيضاً إلى ميثاق الأمم المتحدة وضرورة التقيد به. ومن بين المبادئ الرئيسية للميثاق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ولذلك، فإننا نعتبر أن إثارة مسألة مضيق تايوان تحت هذا البند غير ملائمة وغير مبررة. ولو كانت تلك البلدان مهتمة بهذه المسألة حقاً، أقترح عليها أن تقرأ بعناية الوثيقة A/61/263، التي تتضمن معلومات وافية عن هذه المسألة وعن موقف الصين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره المرحلي (A/60/891) بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ومن بين النقاط الهامة العديدة التي أثيرت في التقرير، أود أن أبرز ما يلي.

أولاً، إن إضافة دائرة ثالثة للعمل الوقائي، أي المنع العام، أمر محمود. وسيسمح ذلك باتخاذ تدابير لمعالجة أسباب الصراع الذي يتجاوز دولاً بعينها. ومن الواضح أن هذا المفهوم ليس بجديد، وأن هناك بالفعل الكثير من التدابير الرامية إلى الحد من أسباب الصراعات عبر الوطنية. غير أن التشديد على مكافحة الجريمة عبر الوطنية في سياق منع الصراعات المسلحة أمر نرحب به حقاً. وهو، لسبب بسيط، يذكرنا بأن مهربي الأسلحة الدوليين وتجار الأسلحة الذين لا يردعهم رادع يتحملون مسؤولية كبيرة عن الكثير من الصراعات المسلحة الدائرة اليوم، وبأن تمويل الاتجار غير الشرعي بالأسلحة يأتي، في معظم الحالات، من الاتجار بالمخدرات والاتجار غير الشرعي بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة. ومن هذا المنطلق يعني المنع المنهجي مكافحة للأسباب الجذرية للصراع المسلح، بل ولكل أنواع العنف، بما فيها الإرهاب.

ثانيا، يود وفدي أن يرحب بتسليم التقرير بالدور الهام للمنظمات الإيمانية، وللزعماء الدينيين على وجه التحديد، بصفتهم عناصر التغيير والتعايش السلمي. والكرسي الرسولي يود أن يؤكد من جديد أن مؤسساته في كل أرجاء العالم منخرطة على كل المستويات في النهوض بثقافة قوامها السلام والتفاهم، فضلا عن رعاية جهود دمل الجراح والمصالحة فيما بعد الصراع.

يضاف إلى ذلك أن وفدي يفترض، بالنسبة إلى استخدام الجزاءات دعما للدبلوماسية الوقائية، أن المجتمع الدولي تراكمت لديه بالفعل خبرة ومعرفة واسعة حول هذه المسألة، حيث أن الجزاءات استخدمت في عدد من الحالات الحديثة العهد. ولكان من المرغوب فيه لو أن التقرير تطرق إلى أوجه قصور الجزاءات لأسباب إنسانية وإلى الحاجة إلى قصر الجزاءات على بنود محددة، مثل الأسلحة وعمليات مالية معينة. والحقيقة أن بعض الحالات بينت أن أول ضحايا الجزاءات هم ضحايا العنف الذي يفترض أن تلك الجزاءات تستهدفه.

أخيرا، يذكر التقرير أن الفجوة في مجال منع نشوب الصراعات بين الخطب الرنانة والواقع فجوة واسعة بشكل غير مقبول. والحقيقة أن آليات العمل والصكوك القانونية اللازمة لمنع نشوب الصراعات المسلحة موجودة فعلا. وما يبدو أن الحاجة تقوم إليه هو الإرادة السياسية لتنفيذها

بطريقة متسقة وفي كل مناطق العالم التي تظهر فيها أعراض التوتر وتهدد السلام والأمن على الصعيدين المحلي والدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.61.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرارA/60/L.61 ؟

اعتُمد مشروع القرار *A/60/L.61* (القرار ٦٠/٢٨٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة

مشروع قرار (A/60/L.60/Rev.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان ليتولى عرض مشروع القرار A/60/L.60/Rev.2.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدنا المخلص لرئيس الجمعية العامة وللوفود على صبرها وتفهمها لأن النظر في البند ٤٠ من جدول الأعمال، ''الحالة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة''، قد أرجئ مرتين.

في عام ١٩٧٢، أعلنت هذه الهيئة، بقرارها ٢٩٩٤(د - ٢٧)، أنها:

''إذ تؤكد من جديد مسؤولية المجتمع الدولي في العمل على صيانة البيئة وتحسينها، والحاجة خاصة إلى قيام تعاون دولي مستمر في سبيل هذه الغاية'' (الفقرة الأولى من الديباجة)،

تسمي يوم ٥ حزيران/يونيه اليوم العالمي للبيئة.

هذا العام خيمت على الاحتفال في أذربيجان بذلك اليوم الهام سحب الأنباء المقلقة عن الحرائق في الأراضي المحتلة. ففي وقت مبكر من شهر حزيران/يونيه هذا العام انتشرت أول سلسلة من الحرائق الواسعة النطاق في الجزء الشرقي من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، خاصة في المناطق الجبلية والسهول في قطاعي أغدام وخوجفند. وإن الصور الملتقطة من السواتل لهذين القطاعين، والتي حصلت عليها أذربيجان في أواسط حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وعرضتها على المجتمع الدولي، تؤكد تأكيدا تاما صحة الملاحظات والتقديرات الأولية. وفي ذلك الوقت كان حجم الأراضي التي التهمتها النيران قد تجاوز ١٣٠ كيلومترا مربعا. وقد عمم وفدي صور السواتل تلك للحرائق الهائلة كضميمة لرسالتنا الواردة في الوثيقة A/60/911، المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وفي بداية تموز/يوليه امتدت النيران إلى أراض محتلة أخرى: قطاعات فضولي وجبرائيل وتير - تير، التي تتجاوز مساحتها ١٦٠ كيلومترا مربعا. وإن حكومة أذربيجان، إذ شعرت ببالغ القلق، طلبت رسميا من رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك أن يوفد بعثة لتقصي الحقائق إلى تلك الأراضي لتقييم الضرر المترتب على البيئة وإعداد تقرير عن ذلك. وقد قامت بعثة تقصي الحقائق بزيارة بعض من تلك الأراضي في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ورفعت تقريرا أكد دقة وموثوقية المعلومات التي قدمتها أذربيجان. وقد شددت البعثة، في النتيجة التي خلصت إليها، على الافتقار إلى العدة الملائمة لإطفاء الحرائق على كلا الجانبين

وعلى نقص الإمدادات من المياه وكذلك – وهذا يتصف بأهمية خاصة – على الحاجة إلى المساعدة الدولية.

وفي الوقت ذاته ظلت الحالة في الميدان تتدهور تدهورا شديدا. وتؤكد آخر ملاحظاتنا أن الحرائق مستمرة وأنها انتشرت انتشارا فظيعا.

ليس لدينا الكثير من الوقت لنضيعه. في حزيران/يونيه أحرقت النيران مساحة تجاوزت ١٣٠ كيلومترا مربعا. وفي نهاية تموز/يوليه، كانت النيران قد ألحقت الضرر بأكثر من ٣٠٠ كيلومتر مربع، وبأكثر من ٦٠٠ كيلومتر مربع في نهاية آب/أغسطس.

وما يجعلنا نشعر بعميق القلق هو استمرار الحرائق وحقيقة أنها تحدث في أراض سيعود إليها السكان الأذربيجانيون في النهاية. وتلك الأراضي الخصبة، التي كانت مزدهرة وكان الفلاحون الأذربيجانيون يزرعونها، تحولت إلى صحراء محروقة في غضون أقل من شهرين. لقد دمرت النيران تدميرا تاما كل ما كان قد تبقى من القرى والمزارع والمدارس والحقول والبساتين التي كانت قد تعرضت للنهب، مما يجعل تلك الأراضي غير صالحة للعيش فيها. لقد أُنزل ضرر فادح في بيئة تلك الأراضي قوض بصورة خطيرة نظامها الإيكولوجي الهش، بما في ذلك التربة والنباتات والحيوانات. وعلاوة على الآثار السلبية المباشرة والواضحة جدا لهذه الحرائق، ستكون هناك عواقب سلبية طويلة الأمد.

ما هو مطلوب بصورة عاجلة الآن هو اتخاذ تدابير شاملة لإخماد الحرائق وإزالة وطأة هذه الكارثة البيئية وتأهيل الأراضي الأذربيجانية المتضررة بالحرائق. وبقدر ما يتعلق الأمر بالمسائل اللازمة للعملية البيئية، تكرر أذربيجان استعدادها لإعارة خدمات خبرائها في مجالي الطوارئ وحماية البيئة للمشاركة بنشاط في هذه العملية وللمساهمة بموارد أخرى ربما تكون ضرورية للتنفيذ الناجح لها.

وبناء على ذلك، وعقب المشاورات، أظهرت أذربيجان مرة أخرى نهجها البناء والمرن والعملي المنحى فنقحت النص الأصلي لمشروع القرار A/60/L.60 تنقيحا جذريا صدر تحت الرمز A/60/L.60/Rev.1، وركزت على الجوانب الإنسانية والبيئية البحتة. وفي نفس الأثناء تلقينا طلبات جديدة من الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمواصلة العمل على مشروع القرار بهدف وضع نص يحظى بتوافق الآراء. وأثناء الأيام القليلة الماضية أُجريت مشاورات مكثفة بُذلت أثناءها جهود هائلة بغية التوصل إلى نص توفيقي وتجنب طرح مشروع القرار هذا على التصويت.

وفي ذلك الشأن، أود أن أعرب عن تقديرنا لممثلي الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبصفة خاصة وفد الولايات المتحدة، ولا سيما السفير أليهاندرو وولف، على استعدادهم وجهودهم القيمة من أجل مساعدتنا، وفدا أذربيجان وأرمينيا، في سد الثغرات المتعلقة بالمشروع والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص. وعملا بروح الأخذ بالحل الوسط، أبدى وفد أذربيجان الحد الأقصى من المرونة من أجل الاستجابة لجميع الشواغل. ونتيجة لذلك، صدر نص متفق عليه بتوافق الآراء في مشروع القرار A/60/L.60/Rev.2. وفضلا عن ذلك، لا يفوتني أن أشير إلى جهود وفد أرمينيا.

ويرحب مشروع القرار باستعداد الأطراف للتعاون في عملية حماية البيئة التي سيتم الاضطلاع بها على نحو عاجل بمساعدة المجتمع الدولي ويعتبر هذه العملية تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة. وأذربيجان، اهتماما منها بإخماد الحرائق على وجه السرعة وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة بالحرائق، مستعدة للتعاون مع أرمينيا في هذا الشأن، ولا سيما في تهيئة الظروف الملائمة للعملية البيئية. ومثل هذا الإجراء سيجعل

العملية تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة. وسيظهر كل ذلك المقاصد الحقيقية والنوايا الحسنة لكل من أذربيجان وأرمينيا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقتي بأن الجمعية العامة ستعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/60/L.60/Rev.2.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة، بوصفها البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تظل ملتزمة بالدفع قدما من أجل إيجاد حل سلمي وتفاوضي للصراع في ناغورني كاراباخ. وبصفتنا هذه، فإننا نتعامل باهتمام بالغ مع كل الشواغل التي يثيرها كل من طرفي الصراع فيما يتعلق بالتهديدات على أمن واستقرار المنطقة، وكذلك مع أية تطورات من شأنها أن تضع العقبات أمام العملية التفاوضية.

وفي ضوء ذلك، نظرنا بعناية في المعلومات المقدمة من حكومة أذربيجان والمتعلقة باندلاع الحرائق في الجزء الشرقي من أراضي أذربيجان المحتلة المحيطة بناغورني كاراباخ. كما أحطنا علما بتقرير الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي اضطلع، تلبية لطلب حكومة أذربيجان وعملا بتوجيهات الرئيس الحالي، ببعثة رصد في المناطق المتضررة. ونلاحظ، بصفة خاصة، أن الحرائق، سواء تلك الناتجة عن عوامل طبيعية أو من صنع الإنسان، تحدث بصورة اعتيادية في المنطقة. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت الحرائق االتي اندلعت على نطاق أوسع خلال هذا العام، تثير قلقا بيئيا يتطلب عناية دولية لإخمادها، فإن هذه المسألة لا يمكن الإجابة عليها إلا من خلال إجراء دراسة تقنية للحالة.

ولذلك، فإن الرؤساء المشاركين مستعدون للعمل مع الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تقديم المساعدة الفورية لتنظيم بعثة تابعة للمنظمة، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالاستفادة من خبراته.

إننا نشيد بالروح الودية التي أبدتها كل من أذربيجان وأرمينيا، ولا سيما التي أبداها ممثلاهما الدائمان بالموافقة على التعاون من أجل التصدي للحالة التي يبرزها هذا القرار. ونأمل أن يظهر الاتفاق الذي تم التوصل إليه اليوم استعدادا جديدا لدى الطرفين لاتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تدفع قدما بالمفاوضات، وسنضاعف جهودنا من خلال مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل الدفع قدما بتلك الأنشطة.

ونلاحظ أنه خلال العامين الماضيين قام الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك بالعمل المكثف مع وزيري خارجية أذربيجان وأرمينيا ورئيسيهما لتحديد المبادئ الأساسية لاتفاق يؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة. إن دولنا، التي تعززت بالأصوات الصادرة عن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المنعقد في سانت بيترسبرغ في تموز/يوليه الماضي، دعت رئيسي أرمينيا وأذربيجان إلى الموفقة على تلك المبادئ الأساسية كأساس لتسوية الصراع، وإلى إعداد جماهير شعبيهما للسلام. وفي هذا اليوم، نؤكد هذه الدعوة من جديد ونكرر استعداد حكوماتنا لتقديم الدعم الكامل لتحقيق وتنفيذ اتفاق السلام.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع القرار الذي بين أيدينا يتصدى لمسألة كنا نظن أننا انتهينا منها قبل أسبوعين من خلال المناقشات التي جرت مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك والممثل الخاص للرئيس

الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فقد اتخذ قرار بإرسال بعثة خبراء بإشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقييم الحرائق. ووافقت سلطات ناغورني كاراباخ على هذا الاقتراح، وأبدت أرمينيا استعدادها الأكيد لاستخدام مساعيها الحميدة من أجل تسهيل عمل البعثة. وكان فهمنا أن أذربيجان أيضا وافقت على ذلك.

وفي ضوء كل ذلك، كان مستغربا أن نرى مشروع القرار بشأن هذه المسألة يجري توزيعه في الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص لأنه يدعو إلى أيفاد بعثة موازية بإشراف الأمم المتحدة. وهذا النهج لم يكن مقبولا من جانب أرمينيا. ولأننا اعتبرنا أن تلك الخطوة ستكون عقبة أمام المفاوضات، وحيث كان جليا أنها ترمي إلى تحقيق أغراض سياسية، فقد عارضت أرمينيا ذلك الاقتراح. ولكن على أثر مشاوراتنا مع الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك، توصلنا إلى اتفاق على نص يؤكد ببساطة على تأييد البعثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ذلك الصدد، نود الإعراب عن ترحيبنا باستعداد جميع الأطراف للتفاوض بروح ودية برعاية الوساطة المقتدرة والفعالة للرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك.

ورغم تأييدنا لفحوى الاتفاق، فإننا ما زلنا نعترض على الفكرة العامة لهذا البند في جدول الأعمال وعلى قرار للأمم المتحدة في إطار هذا البند. ولذلك فإن أرمينيا لا تؤيد توافق الآراء بشأن هذا القرار.

السيد كريجنيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم أذربيجان، وأوكرانيا، وجورجيا، ومولدوفا (مجموعة غوام).

إن الدول الأعضاء في مجموعة غوام قلقة للغاية إزاء اندلاع الحرائق على نطاق واسع في الجزء الشرقي من أراضي أذربيجان المحتلة. وصور الأقمار الاصطناعية التي عممها وفد أذربيجان تؤكد بجلاء اتساع رقعة تلك الحرائق. وقد سببت تلك الحرائق حتى الآن أضرارا فادحة وواسعة النطاق على البيئة والتنوع البيولوجي في المنطقة. وبالإضافة إلى العواقب المباشرة، فإن ذلك ستكون له آثار طويلة الأمد على صحة السكان.

إن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي زارت الأراضي المتضررة قد أكدت وجود الحرائق والنقص في المعدات الملائمة لإخمادها في كلا الجانبين والحاجة إلى المساعدة الدولية في ذلك الصدد.

ويشدد مشروع القرار المعروض علينا تشديدا خاصا على ما للقيام بعمليات بيئية لإخماد الحرائق والتغلب على عواقبها المدمرة من أهمية عاجلة من الوجهتين الإنسانية والإيكولوجية. كما يرحب باستعداد الأطراف للتعاون على تحقيق تلك الغاية ويرى أن هذه العملية تدبير هام من تدابير بناء الثقة.

وبطبيعة الحال، ثمة حاجة شديدة إلى المساعدة والدراية والمعرفة الفنية التي لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

لذلك، ترى الدول الأعضاء في مجموعة أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا أن القيام بعملية بيئية من أشد الأولويات إلحاحا وترحب بتوافق الآراء بشأن مشروع القرار.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن موقف باكستان من البند قيد النظر من جدول الأعمال، معلوم للكافة وقد أعرب عنه بصفة فردية وجماعية في سياق منظمة المؤتمر الإسلامي. ويساورنا كما يساور الآخرين القلق إزاء الأثر المدمر والتلف البيئي الواسع الانتشار اللذين تسببهما الحرائق. ونعرب لذلك عن تعاطفنا وتأييدنا الكامل للهدف المحوري الذي يرمي إليه مشروع القرار قيد النظر.

ويشدد مشروع القرار على الأهمية العاجلة لإجراء عملية بيئية لإخماد الحرائق والتغلب على الأضرار الناجمة عنها، ويطالب في هذا الصدد بأن تقدم منظومة الأمم المتحدة كل المساعدات والخبرات الفنية اللازمة.

والاستعداد الذي تبديه الأطراف للتعاون تحقيقا لتلك الغاية، ويرحب به مشروع القرار، أمر مطمئن حقاً وضروري للتصدي لهذه الحالة بشكل عاجل. ونرجو أن تستمر المحافظة على روح التعاون هذه.

لذلك فإن اعتماد مشروع القرار المطروح بتوافق الآراء يمثل طريقا مناسبا للعمل.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب حكومتي عن تأييدها لإيجاد حل عادل ودائم للصراع المتعلق بناغورني كاراباخ بالاستناد إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي والسلامة الإقليمية لأذربيجان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلاقات حسن الجوار.

كذلك أود التشديد على أن تركيا، شأنها كشأن جميع الأطراف المهتمة بالأمر، تدعم الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك ضمن نطاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية إيجاد تسوية سلمية للصراع بين أرمينيا وأذربيجان. ولدينا اقتناع بأن تسوية هذا الصراع، الذي يشكل أهم عقبة تعترض تحقيق الاستقرار والتعاون الإقليمي الدائمين في جنوب القوقاز، سوف تسهم في إحلال السلام والاستقرار والرفاه بهذه المنطقة الأوروبية الآسيوية بأسرها.

ونرى أن الطرفين، من أجل التغلب على آثار الحرائق المدمرة التي شبّت في الجزء الشرقي من الأراضي المحتلة التابعة لجمهورية أذربيجان، يلزمهما الحصول بشكل عاجل على مساعدة المجتمع الدولي ودرايته الفنية، وخاصة المساعدة والدراية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرى أيضا أن التعاون بين الطرفين ضروري لإخماد الحرائق الواسعة الانتشار وإصلاح المنطقة المتضررة. ونعلم أن أذربيجان مستعدة للشروع في هذا الجهد المتضافر. ونرجو مخلصين أن يشكل هذا الجهد المشترك أحد التدابير الهامة لبناء الثقة وأن يضيف إلى زخم العملية السياسية بقيادة الرئيس المشارك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لذلك فنحن نرحب بمشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.60/Rev.2.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/60/L.60/Rev.2؟

اعتُمد مشروع القرار *A/60/L.60/Rev.2* (القرار ٦٠/٢٨٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان، الذي أبدى رغبته في الإدلاء ببيان

السيد عليييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أعتذر لطلبي الكلمة مرة ثانية.

في البداية أود أن أعرب عن تقديرنا للوفود على دعمها. بيد أننا نجد أكثر من مذهل أن يشذّ وفد أرمينيا عن توافق الآراء، بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي تحققت، وفي وقت يبدو فيه أن الوفدين الأذربيجاني والأرميني، بفضل الجهود البالغة الأهمية التي بذلت هنا في نيويورك وفي عاصمة كل منهما، قد توصلا أخيرا لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة إلى نص متفق عليه.

لقد نأى وفد أرمينيا بنفسه عن توافق الآراء بالرغم من أن النص الذي حظي بتوافق الآراء وتم التفاوض بشأنه في مشاورات مباشرة اتسمت بحسن النية وكانت مكثفة وشاقة ولكنها أثمرت في نهاية المطاف على مدى الساعات الـ ٤٨ الأخيرة، بمشاركة فعلية من الولايات المتحدة، قد لقي منه

موافقة وقبولا. وأقل ما يوصف به هذا أنه يفتقر إلى النزاهة واللياقة.

إن هذا القرار يتيح فرصة فريدة للعمل على إيجاد تدابير فعلية لبناء الثقة. ومما يحقق مصلحة أرمينيا ذاتها أن تتابع ما أعلنته من استعدادها، الذي رحبت به الآن الجمعية العامة، للمشاركة الفعلية في هذه العملية البيئية وللوفاء بجميع التزاماتها الأخرى النابعة من القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة من فورها بتوافق الآراء.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): وأود بدوري أن أشكر جميع الممثلين والبلدان على تأييدها لهذا القرار وعلى إسهامها في هذه العملية.

لقد كانت أرمينيا متسقة للغاية في سياساتها وخطواتها المتخذة داخل الأمم المتحدة بشأن هذا القرار. فقد صوتت أرمينيا معارضة لإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين. وقد انسحبت أرمينيا من توافق الآراء خلال انتقال هذا البند من بنود جدول الأعمال من الدورة التاسعة والخمسين إلى جدول أعمال الدورة الستين.

وأود أن أؤكد من جديد أن لدينا، برغم تأييدنا لفحوى هذا القرار، اعتراضات خطيرة على عنوانه، ولا نزال معارضين بشكل عام لفكرة عرض أي مسألة متعلقة بناغورني كاراباخ على الأمم المتحدة.

هذا هو موقف حكومتي، ولهذا السبب نأت أرمينيا بنفسها عن توافق الآراء بشأن هذا القرار.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر زميلي الأذري على اهتمامه فيما يتعلق بأرمينيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه ستكون هناك جلسة عامة غدا بعد الظهر، أولا لتناول تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/60/999، في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال، ثم تناول البندين ٤٠ و ١٢٠ من جدول الأعمال للنظر في مشروع قرار بشأن صندوق بناء السلام، وارد في الوثيقة A/60/L.63، ومشروع قرار بشأن استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وارد في الوثيقة A/60/L.62.

وبعد ذلك ستتناول الجمعية العامة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (الرابعة) في إطار البند ٣٢ المتعلق بعمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، ويرد في الوثيقة A/60/478/Add.2.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.